الموسم الثاني
للانصات المركزي

ارتفاع الاحتياطي النقدي و الذهبي للعراق رغم الانسداد السياسي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الثلاثاء
2022/08/23

No. : 7692

الإصلاح و الدستور العراقي

"الالتزام به يحرر البلد من المحاصصة واحتكار السلطة"

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- رئيس الاتحاد الوطني: الأمن والاستقرار في الاقليم خط أحمر
- رسالة ترحيب وإشادة الى الدكتورة جوان إحسان
- قوباد طالباني: آن الأوان لكسر الجمود والالتزام بمبدأ التضحية للصالح العام
- قوباد طالباني: مستعدون لتقديم الدعم لأحبتنا في كربلاء
- البرلمان العراقي المعطّل.. توافق على حلّه واختلاف في التنفيذ
- ارتفاع الاحتياطي النقدي و الذهبي للعراق رغم الانسداد السياسي
- السويدي أندرياس فيباري رئيساً لبعثة الاتحاد الأوروبي في العراق
- الصين تتوسع في العراق: مشاريع نفطية وبنى تحتية ضخمة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق.. ص:(١٩-٢٨)

- د. محسن القزويني: الإصلاح... والدستور العراقي
- واشنطن وحيادها الملغوم بأزمة العراق.. "مقايضة" لتمرير الاتفاق النووي؟
- عادل الجبوري: احتواء الأزمة العراقية.. مفاعيل الخارج لتعزيز حراك الداخل
- عراقيون معدمون في أكوام "القوت الأسود"

المرصد التركي و الملف الكردي .. ص:(٢٩-٣٩)

- اردوغان:عازمون على جعل تركيا واحدة من أقوى الدول في العالم
- برفين بولدان: حزب الشعوب الديمقراطي أمل تركيا ومفتاح الحلول
- منتدى:السياسات التركية تهدد أمن واستقرار المنطقة، وتنعش الإرهاب
- د. محمد نور الدين : أنقرة - تل أبيب: التطبيع يكتمل

رؤى و قضايا عالمية.. ص:(٤٠-٥٥)

- الديمقراطية تتعرض للتهديد في معظم دول العالم
- عبدالله السويجي: تسويات كبرى في الأفق
- فؤاد شهبازوف : توازنات دقيقة.. العلاقة الثلاثية بين روسيا وإيران وتركيا
- توقعات العلاقة الروسية ـ الصينية في عالم «ما بعد الحرب الأوكرانية»
- يقظان التقي: حين يفقد الإعلام خصوصياته وتمايزاته

العدد: 7692... 2022-08-23

رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني:

الأمن والاستقرار في الاقليم خط أحمر

لن نتوانى إزاء من ينتهكون القانون ويتجاوزون على الأراضي والأملاك العامة

عقد رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني يوم الأحد ٢٠٢٢/٨/٢١، في مقر المديرية العامة لمؤسسة مكافحة الارهاب- CTG، اجتماعا مع وكالة الحماية والمعلومات/ المعلومات في اقليم كردستان، مؤسسة الآسايش في الاقليم، رئيس أركان قيادة قوات ٧٠، مديرية مؤسسة مكافحة الارهاب وقوات الكوماندو في كردستان.

وجرى خلال الاجتماع، التباحث حول خطوات ترسيخ حكم القانون، وتنفيذ قرارات المحاكم لمواجهة الذين ينتهكون القانون ويمارسون المخالفات القانونية بالاستيلاء على الأراضي والأملاك العامة، كما جرى بحث آخر المستجدات الأمنية وتحركات ارهابيي داعش في المناطق التي فيها فراغ أمني.

وتحدث الرئيس بافل جلال طالباني حول الخطوات المتخذة لتنفيذ القانون ومواجهة المخالفين له، حيث قال: لا تتوانوا إزاء من ينتهكون القانون ويتجاوزون على الأراضي والأملاك العامة، ولا تغضوا النظر عن أي كان مهما كان منصبه ومسؤوليته، فلا يحق لأحد استخدام منصبه ومسؤوليته لانتهاك القانون، وبقيامكم بإلقاء القبض على المخالفين والمتجاوزين على القانون خلال الأيام الماضية، أثبتم أن لا أحد فوق القانون، لذا أتقدم اليكم بجزيل الشكر والتقدير.

وتطرق الرئيس بافل خلال الاجتماع، الى استتباب الأمن والاستقرار في اقليم كردستان، قائلا: سنواجه الارهابيين بجميع السبل، كما نشدد الاجراءات الأمنية، لأن الأمن والاستقرار في الاقليم خط أحمر وسنحافظ عليها بكل ما أوتينا من قوة.

* المرصد

رسالة ترحيب وإشادة الى الدكتورة جوان إحسان

رحب قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال، بعودة الدكتورة جوان إحسان عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، من رحلة علاجية.

قوباد طالباني كتب في منشور على صفحته الشخصية بموقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك): «الدكتورة جوان إحسان صاحبة منطق قوي وعقل ثاقب، وعند مشاركتها في أي اجتماع، فإنها ستثريه بهذا العقل والمنطق.

سررت كثيرا أن دكتورتنا الرصينة والشجاعة شاركت في اجتماع المكتب السياسي وهي تتمتع بصحة جيدة، وذلك بعد فترة طويلة من الانقطاع.

مرحبا بعودتك الدكتورة جوان، فقد افتقدناك كثيرا، وعودتك أثلجت صدورنا وقرّت أعيننا جميعا».

قوباد طالباني:

آن الأوان لكسر الجمود والالتزام بمبدأ التضحية للصالح العام

أكد نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني، الاثنين، أن الوقت حان لكسر الجمود، مشدداً على ضرورة أن يلتزم الحوار الوطني بمبدأ التضحية من أجل الصالح العام.

وقال طالباني خلال منشور على صفحته في الفيسبوك، أرفقه بصور تجمعه مع رئيسة بعثة يونامي جنين بلاسخارت، إنه "حان الوقت لكسر الجمود، والحوار الوطني يجب أن يلتزم بمبدأ التضحية من أجل الصالح العام".

وأضاف "خلال لقائي مع السيدة جنين بلاسخارت، رئيسة بعثة يونامي، ناقشنا الأزمة السياسية الراهنة"، وركزنا على ضرورة أن يبذل الجميع الجهد اللازم لتلبية مصالح المواطنين في العراق وإقليم كردستان".

*المسرى

قوباد طالباني: مستعدون لتقديم الدعم لأحبتنا في كربلاء

أعرب نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني، يوم الأحد، عن جاهزية مستشفيات الإقليم لعلاج مصابي حادثة قطارة الإمام علي.

وقال طالباني في بيان "نتقدم بالتعازي والمواساة لأسر الضحايا الذين قضوا في انهيار ترابي بمزار ديني يقصده المؤمنون العراقيون في كربلاء المقدسة، ونسأل الله تعالى الرحمة والرضوان للمتوفين جراء هذا الحادث الأليم».

وأضاف "وفيما نتابع بحرص وقلق حالة الناجين والمصابين، نؤكد استعداد وجاهزية مستشفيات إقليم كردستان كافة، وكوادرها الطبية، لتقديم جميع أشكال الدعم لإخوتنا وأحبتنا في كربلاء».

يذكر ان الرئاسات الثلاث عزت ذوي الضحايا ودعت لإنقاذ المحاصرين ،فقد قال رئيس الجمهورية، برهم صالح، في تغريدة له على حسابه في تويتر: "تلقينا بألم الحادث المفجع الذي تعرّض له أهلنا في انهيار طال مزار قطارة الإمام علي (عليه السلام) في كربلاء المقدسة". واضاف "نشد على يد فرق الدفاع المدني البطلة والمتطوعين في انقاذ العالقين واسعافهم"، مشددا على "ضرورة استنفار الجهود لإنقاذ باقي المُحاصرين".

من جهته، قال المكتب الاعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان: ان رئيس مجلس الوزراء، مصطفى الكاظمي، يتابع حادث الانهيار الذي وقع قرب قطّارة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، في محافظة كربلاء المقدسة منذ اللحظات الأولى. وأضاف: ان الكاظمي وجه وزير الداخلية بالإشراف المباشر والميداني في محل الحادث على أعمال الإنقاذ، واستنفار أجهزة الدفاع المدني والأجهزة الصحية؛ لتأمين سلامة المصابين وإنقاذ المواطنين المحاصرين تحت الأنقاض.

وتابع: كما قدّم رئيس مجلس الوزراء تعازيه الحارة لذوي الضحايا وأهاليهم، وتمنى سيادته السلامة وسرعة التشافي للمصابين. لافتا الى: ان الكاظمي شدد، في اتصال هاتفي مع محافظ كربلاء المقدسة والمسؤولين فيها، على أهمية بذل الجهود فوراً من قبل فرق الإنقاذ في الدفاع المدني، وأداء الواجب على أتم وجه.

كذلك، عزى رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، ذوي ضحايا مزار قطارة الامام علي.

وقال الحلبوسي في تغريدة له على "تويتر": "نتقدَّم بتعازينا لذوي ضحايا حادث الانهيار الذي حصل في مزار (قطارة الإمام علي عليه السلام)، سائلين المولى العزيز السلامةَ والشفاءَ للمصابين. كما نشدُّ على أيدي الأبطال من الدفاع المدني وهم يستمرون في عمليات الإنقاذ منذ يوم السبت".

في غضون ذلك، حددت مديرية الدفاع المدني أسباب اِنهيار التربة في قطارة الإمام علي (ع)، فيما أكدت استمرار عمليات الإنقاذ.

وقالت المديرية في بيان": إن "فرق إنقاذ الدفاع المدني تواصل عمليات الحفر الدقيق باستخدام معدات الإنقاذ الخفيف لقص قضبان التسليح ورفع الكتل الخرسانية في موقع قطارة الإمام علي – عليه السلام – في كربلاء المقدسة باشتراك فريق النخبة من رجال البحث والإنقاذ التابع لمديرية الدفاع المدني في بغداد وإسناد فرق إنقاذ محافظات بابل والديوانية والمثنى كجهد ساند لفرق إنقاذ كربلاء المقدسة بقيادة مباشرة من مدير عام الدفاع المدني اللواء كاظم سلمان بوهان". وذكر، أن "المعلومات الأولية تشير الى أن سبب الحادث كان نتيجة التشبع بالرطوبة للساتر الترابي الملاصق للمزار؛ ما أدّى الى انهيار كومة ترابية على سقف المزار فسقط على عدد من الزائرين".

وأعلنت وزارة الصحة الاتحادية، عن استخراج ٦ مصابين و٨ جثث حتى الآن، من تحت ركام حادث قطارة الإمام علي (عليه السلام).

البرلمان العراقي المعطّل.. توافق على حلّه واختلاف في التنفيذ

تقرير موسع: فريق الرصد والمتابعة

توافق أغلب قوى "الإطار التنسيقي" على سيناريو حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات جديدة لحل الأزمة الحالية التي ترتفع مخاطر المواجهة في الشارع معها كل يوم، لكنها تضع شروطاً مسبقة أمام تنفيذها، أبرزها تشكيل حكومة جديدة غير حكومة مصطفى الكاظمي، وتعديل قانون الانتخابات الحالي.

في المقابل، يتعامل زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر مع شروط تحالف "الإطار" على أنها نوع من التحايل وقد تؤخر إجراء الانتخابات لأكثر من عامين، بما يسمح لـ"الإطار" الذي سيشكّل الحكومة، بالتفرد بها واستهداف المسؤولين في المؤسسات والوزارات المقربين منه أو التابعين للتيار الصدري، إلى جانب رفضه إجراء أي تغيير بقانون الانتخابات.

الاتحاد الوطني: مبادرة وجولة العامري الأخيرة تدفع باتجاه عقد جلسة للبرلمان

وقد أكدت كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في مجلس النواب العراقي، الأحد، أهمية اجتماع البرلمان، لغرض تشكيل الحكومة الجديدة.

وقال نائب رئيس الكتلة كريم شكر، في تصريح لإذاعة صوت أمريكا، إنه «بناء على مبادرة وجولة العامري الأخيرة، يجب أن يجتمع مجلس النواب ويشكل حكومة جديدة».

وأضاف شكر، أنه «يجب إجراء انتخابات مجالس المحافظات بعد عام وإجراء الانتخابات النيابية في السنة الثانية»، مبيناً أن «البرلمان يجب أن يجلس ويشكل الحكومة، لأن الحكومة الحالية هي لتصريف الأعمال ولا يمكنها إنفاق الأموال على الانتخابات». ولفت إلى أن «الاطار التنسيقي يلتزم الهدوء ولا يسعى للاصطدام»، فيما أوضح أن «التيار

الصدري يرفع باستمرار سقف مطالبه، والحل الوحيد هو العودة إلى الحوار».

وأكد شكر أن «أطراف الاطار التنسيقي ستبقى هادئة لتتمكن من حل القضايا وفق الدستور، ولا يؤدي الوضع الى حصول التوتر والانزلاق نحو الاصطدام».

ويبيّن عضو الاتحاد الوطني الكردستاني صالح فقي أن "مشاكل البيت السياسي الشيعي باتت كبيرة، وهناك خلافات ليست اعتيادية بين قوى الإطار والتيار الصدري الذين اختاروا اللجوء إلى الشارع للتعبير عن توجهاتهم السياسية، وهو أمر إذا ما استمر، فقد يقود إلى انسدادات واختناقات أكثر وأكبر".

وأكد أن "الأحزاب الكردية لا تمانع إجراء انتخابات مبكرة بعد حل البرلمان، لكن شرط أن تكون وفق طرق دستورية واضحة، أولها أن ينسحب المتظاهرون من المنطقة الخضراء، من أجل عودة عمل البرلمان"، مضيفاً "كما أننا لا نريد أن تكون العملية السياسية عرضة للحظات الغضب السياسية وتوجيه الجماهير نحو مقرات حكومية مهمة، في حين أن حكومة الكاظمي لا بد أن ترحل، وتشكيل حكومة انتقالية".

«غياب الكتلة الصدرية عن المشهد الحواري يقلق مستقبل العملية السياسية»

كما عدّ الاتحاد الوطني الكردستاني، الاحد، غياب الكتلة الصدرية عن المشهد الحواري يقلق مستقبل العملية السياسية في العراق.

وقال عضو الاتحاد الوطني الكردستاني محمود خوشناو، في تصريح لصحيفة (الصباح)، إن «اجتماع القوى السياسية في القصر الحكومي الأسبوع الماضي خطوة إيجابية نحو انفراج الأزمة عبر لغة الحوار»، مستدركاً أن «غياب الكتلة الصدرية عن المشهد الحواري يقلق مستقبل العملية السياسية في العراق».

وبشأن موقف رئيس الاتحاد الوطني، أكد خوشناو، أن «بافل جلال طالباني شجع على خطوة الحوار والاجتماعات المتكررة بين القوى السياسية للتمهيد لخطوات أخرى أكثر جدية»، منتقداً من وصفهم بـ»المدونين والمحللين السياسيين الذين يريدون القفز على المشكلات وكأن هناك عصا موسى لحل الأزمات السياسية». واكد «ضرورة توفر أرضية مشتركة للحوارات لأن المرحلة خطيرة وتستحق التأني في الخطوات لكي نستكمل الإجراءات الدستورية»، في إشارة لانتخاب رئيس الجمهورية وما بعده.

بارزاني وبلاسخارت: ضرورة حلّ أزمات العراق بالدستور

الى ذلك، أكد مسعود بارزاني ومبعوثة الأمين العام للأمم المتحدة الى العراق جينين بلاسخارت، ضرورة حل أزمات العراق ضمن إطار دستور البلاد.

جاء ذلك خلال استقبال بارزاني لبلاسخارت، الاثنين في أربيل. وحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي لبارزاني، فقد تبادل الطرفان خلال اللقاء وجهات النظر حول الوضع السياسي الراهن والأزمة السياسية في العراق، مؤكدين ضرورة حل مشاكل وأزمات العراق ضمن إطار الدستور ومن خلال الحوار.

الإطار : حلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة بحاجة إلى تشكيل حكومة جديدة

من جانبه، أكدالقيادي في الإطار التنسيقي تركي جدعان العتبي الاثنين، أن حلّ البرلمان وإجراء انتخابات جديد بحاجة إلى تشكيل حكومة جديدة، فيما حذّر مما وصفه بـالمنزلقات الخطيرة.

وذكر العتبي، لصحيفة (الصباح)، أن هناك حقائق في المشهد السياسي العراقي يجب أن يدركها الرأي العام بأن

أية متغيرات في إدارة الدولة لا يمكن المضي بها من دون توافق وطني بين الأطياف والمكونات، والدستور حدد آليات هذه التغيرات.

وأضاف العتبي أن "حل البرلمان ليس بالقرار الهين لأنه بدون خارطة طريق للمرحلة القادمة سنذهب إلى منزلقات خطيرة في العراق، مؤكدا بأنه من خلال قراءتنا المباشرة مع النواب توصلنا إلى أن ٩٠٪ منهم ضد أي مسار لحل البرلمان بالوقت الراهن، مشيرا إلى أن أغلب القوى تدرك أن حلّ البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة لابد أن يسبقهما تشكيل حكومة جديدة."

وبشأن المرحلة القادمة، أوضح العتبي، أنه يجب أن يكون هناك توافق وطني للمرحلة القادمة من ناحية تغيير قانون الانتخابات والمفوضية، لأن جزءا من الإشكاليات التي تحصل الآن جاء بسبب نتائج الانتخابات الأخيرة وما تضمنته من مؤشرات سلبية حددناها مسبقا.

زيدان: لا بُد من اعتماد السياقات الدستورية والقانونية لحلحلة الأزمة السياسية

هذا وأكد رئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، الاثنين، على أهمية اعتماد السياقات الدستورية والقانونية لحلحلة الأزمة السياسية.

وذكر إعلام القضاء في بيان، أن «رئيس مجلس القضاء الاعلى فائق زيدان استقبل بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢، نقيب الصحفيين مؤيد اللامي رفقة نخبة من الصحفيين والإعلاميين وبحث معهم اهمية دور الاعلام كسلطة رابعة في نشر الحقائق كما هي امام الرأي العام».

وأكد زيدان «أهمية اعتماد السياقات الدستورية والقانونية لحلحلة الازمة السياسية الحالية».

وشدد رئيس مجلس القضاء الأعلى على «ضرورة تعزيز ثقة المواطن بالقضاء الذي يقف على مسافة واحدة من الجميع ويحكم باسم الشعب، ويطبق القانون بحسب الدستور والتشريعات النافذة اعتمادا على ما يتوفر من ادلة ووقائع لا على ما يطلق من شائعات واقاويل». وأشار الى أن «الحملات الإعلامية ضد القضاء والضغوطات السياسية لن تثني القضاة عن مواصلة عملهم في احقاق الحق ووفق ما تفرضه القوانين».

وبحسب البيان «أكد الحاضرون على أهمية دور القضاء وأبعاده عن الصراعات السياسية كونه الركن الأهم الذي تستند اليه دعائم الدولة وتستمد منه شرعيتها».

وزير الصدر يواصل تغريداته

في الأثناء، أكد محمد صالح العراقي وزير زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر «هناك برهان رباني على أحقية الثورة ومصداقيتها في السماء والارض معاً».

وذكر محمد صالح العراقي، في بيان الأحد، عدة أمثلة أشار إلى انها تدل على أن «هناك اياداٍ سماوية ربانية تتناغم مع ثورة الاصلاح»، قائلا: «هناك قرائن واضحة وجلية على ذلك، منها:

أولا: تفعيل البعض خوفا لهيئة النزاهة وكشفها عن بعض ملفات الفساد البسيطة وننتظر (رؤوس الفساد الكبيرة).

ثانيا: استقالة وزير متهم بالفساد والتستر على الفاسدين.. والمجرب لا يجرب.

ثالثا: التسريبات المؤكدة التي يحرض فيها على القتل والتخريب والاقتتال والفتنة.. لينكشف ديدنه عند طلابه قبل مناوئية.

رابعاً: الأمطار التي هطلت في النجف الاشرف.. مما يعني ولو كقرينة ان الثورة مؤيدة بتأييد الله سبحانه وتعالى.

خامساً: المقطع الفيديوي لاحد اعمدة الفساد والذي كان تاريخه مقارنا لتغريدة السيد الصدر القائد.. وقد انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي.

سادساً: موافقة الكتل الكبرى السنية والكردية بل بعض الشيعية منها على حل البرلمان واجراء انتخابات مبكرة.. ومحاسبة الفاسدين واجراء بعض التعديلات الدستورية.

سابعاً: افلاس الكتل الفاسدة وعدم تمكنهم من الدفاع عن انفسهم الا عن طريق تقليد خطى المصلحين بالتظاهرات والاعتصامات من جهة وذهابهم الى دول الجوار للتوسط من جهة اخرى.

ثامناً: رفضهم للمناظرة العلنية التي ادت الى فضحهم امام الشعب واضعاف موقفهم وازدياد التعاطف مع الثورة.

تاسعاً: اشتداد الخلاف بينهم بحيث لم يتمكنوا من تشكيل حكومة مجربة نهت عنها المرجعية ورفضها الشعب مقدماً.

عاشراً: الفضيحة المخزية لسفير الفساد (وليس العراق) في المملكة الاردنية الهاشمية.

«الصدر كان جزءاً من النظام التوافقي والمحاصصة فى الحكومة العراقية»

بدوره أكد سياسي شيعي بارز لـ»عربي بوست»، أنه «طوال السنوات الماضية، كان مقتدى الصدر جزءاً من النظام التوافقي والمحاصصة فى الحكومة العراقية، لكن بمرور الوقت استطاع تقوية نفوذه داخل الدولة العراقية، وفجأة أراد أن يستولي على السلطة بمفرده، ويقوم بتهميش خصومه من الشيعة، ومن هنا بدأت المعركة الحالية».

وأدرك مقتدى الصدر، أنه بالرغم من كونه الفائز الأكبر في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فإنه لن يستطيع أمام عقبة «الثلث المعطل» التابع للإطار التنسيقي الشيعي، تحقيق هدفه في الانفراد بالسلطة وتشكيل حكومة أغلبية، فجاء قرار انسحابه من البرلمان والعملية السياسية برمتها.

وفشلت أيضاً سلسلة من المفاوضات بين التيار الصدري والإطار التنسيقي الشيعي، وفشلت حتى محاولة الوساطة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ائتلاف النصر: الجميع متفق على اعتبار المرحلة المقبلة انتقالية

وأكد ائتلاف النصر، أن المجتمعين في مؤتمر الحوار الوطني الذي دعا له رئيس مجلس الوزراء، مصطفى الكاظمي، متفقون على اعتبار المرحلة القادمة انتقالية وتهيئ لانتخابات جديدة، وفيما رجح انعقاد اجتماع اخر للحوار الوطني بحضور التيار الصدري، شدد على ضرورة الحوار للخروج من الازمة الراهنة.

وقال عضو الائتلاف، سلام الزبيدي، في حديث لصحيفة "الزوراء": ان التصعيد لا يخدم اي طرف ولا ينتج حلولاً، كما ان الشارع يزيد من الاحتقان. مبينا: ان الحوار هو الحل الانسب للانسداد السياسي لإنهاء هذه المشاكل والازمة السياسية. وحذر من حدة التصريحات في وسائل الاعلام وعلى منصات التواصل الاجتماعي، مؤكدا: انها ممكن ان تحتوي على رسائل استفزازية للأطراف المتنازعة، وبالتالي تتعقد الامور ويتعقد المشهد السياسي.

وشدد على انه: رغم ان الاجتماع الذي دعا له رئيس الوزراء غير مكتمل على اعتبار ان الركن الاساسي للخصام أو الانسداد السياسي المتمثل بالكتلة الصدرية لم تكن حاضرة في الاجتماع، ولكن في النتيجة يعتبر الاجتماع ممهداً لاجتماع آخر ممكن ان تكون فيه كل الاطراف السياسية، من ضمنها الكتلة الصدرية موجودة، ويتم التباحث حول خارطة سياسية جديدة لإنهاء هذه الجدلية ومعادلة الحكم. موضحا: انه بعد تحركات العامري اصبحت هنالك رؤية لكل الاطراف وتقريبا حصل تقارب في وجهات النظر بين الاطراف السياسية وتمهيد للقاء في الحنانة بين السيد الصدر والعامري،

وممكن أن تكون هذه الخطوة لتذويب جليد الخلافات والاتفاق على حوار منتج ينهي هذا الانسداد ويحقق مطالب الجميع، وتبدأ كل الاطراف في مناقشات أو عقد وطني لإنشاء عملية سياسية وخارطة سياسية جديدة.

ومضى بالقول: تقريبا مخرجات الاجتماع الاخير اتفقت الى حد ما مع مبادرة ائتلاف النصر في ٢٢ من شهر حزيران الماضي، والتي كانت تدعو الى اعتبار المرحلة القادمة مرحلة انتقالية وتهيئ لانتخابات جديدة. مؤكدا: أن الكل متفق على هذا الفحوى من العنوان، ولكن هنالك اختلافا في الآليات، ومن الممكن ان تتفق الاطراف السياسية مع الكتلة الصدرية على آليات الانتخابات الجديدة واختيار حكومة مؤقتة اصيلة تكون ذات سقوف زمنية تهيئ ارضية جديدة لانتخابات حرة نزيهة عادلة تحقق نتائج كل الاطراف السياسية.

ونبه الزبيدي من أن هنالك أزمة وطنية في بنية النظام وشكله السياسي، والذي لم يستطع تحقيق طموحات العراقيين واغلب الكتل السياسية، لذا يجب ان تجتمع كل الاطراف السياسية والمكونات في عقد وطني من اجل اعادة صياغة بنية النظام السياسي الجديد الذي يجب ان يتوافق مع المرحلة الحالية.

حركة صادقون تؤيد دعوة الصدر لعقد مناظرة علنية بين الأطراف السياسية

وقد أعرب المتحدث الرسمي باسم المكتب السياسي لحركة صادقون، محمود الربيعي، عن تأييده للدعوة لعقد مناظرات علنية مباشرة بين الأطراف السياسية، في إشارة إلى المناظرة العلنية التي اقترحها زعيم التيار الصدري للأمم المتحدة.

وقال الربيعي في تغريدة على تويتر، إن «المناظرات العلنية المباشرة من أكثر الأساليب الديمقراطية وضوحاً للجمهور وكشفاً للمخفي من الأمور». وأضاف: «أؤيد الدعوة لها بين ممثل لقيادة التيار، وممثل لقادة الإطار، لنضع النقاط على الحروف على أن تكون ثمرة المناظرة التسليم بالحقائق والاحتكام للدستور والقانون وإنهاء الأزمة».

حرب تغريدات بين الفتلاوي ووزير الصدر

واشترطت النائبة عن الإطار التنسيقي حنان الفتلاوي، الأحد، ضمان سلامتها مقابل الموافقة على دعوة الصدر لإجراء مناظرة علنية.

وذكرت الفتلاوي في تغريدة، انه «استجابة لدعوة سماحة السيد مقتدى الصدر أعلن قبولي بالمناظرة باعتباري أحد قادة الكتل في الإطار التنسيقي شرط ان يضمن سماحته سلامتي بعد انتهاء المناظرة».

في المقابل علق صالح محمد العراقي، العروف بـ»وزير الصدر»، بعد إعلان النائبة حنان الفتلاوي موافقتها المشروطة على إجراء مناظرة علنية مع التيار الصدري.

وقال العراقي في تدوينة «أنزلني الدهر ثم أنزلني ثم أنزلني حتى قيل علي ومعاوية».

ثم عادت الفتلاوي لترد على العراقي في تغريدة أخرى قائلة، إن «عظمة الإمام علي عليه السلام لا يرتقي لها أحد مهما حاول الأتباع المبالغة.. قبلت المناظرة باسمي الصريح ووجهتها للسيد مقتدى الصدر مع الاحترام.. فلا أجيد الحوار مع الأشباح «.

وأضافت «لا تهمني شتائم الأتباع فالإناء بالذي فيه ينضح وإذا كانت مثلهم هند وأمثالها فنحن أتباع فاطمة وزينب عليهما السلام».

أطراف إطارية تشكك وأخرى تحدد شروطها

وبعد أن رفع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر شعار التحدي، عبر اعلانه المناظرة مع الاطار التنسيقي، من خلال تقديمه هذا المقترح الى الأمم المتحدة، ورفض الاطار التنسيقي ذلك، في وقت يرى الطرف الآخر أن التيار الصدري لا يقبل بالحوار المباشر لحل الأزمة السياسية الحالية في العراق، فكيف سيقبل بالحوار الذي يكون عن طريق وسائل الاعلام.

الاطار التنسيقي لم يرد بشكل مباشر على تغريدة الصدر، بل جاءت الردود فردية، حيث أعلنت رئيس حركة «إرادة» البرلمانية حنان الفتلاوي، قبول المناظرة التي دعا اليها زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، مبينة في تغريدة لها بموقع تويتر انه «استجابة لدعوة مقتدى الصدر أعلن قبولي بالمناظرة باعتباري أحد قادة الكتل في الإطار التنسيقي»، مشترطة ان «يضمن سماحته سلامتي بعد انتهاء المناظرة».

بينما كتب عضو المكتب السياسي في تيار الحكمة، بليغ أبو كلل، على حسابه في تويتر: «على الرغم من أن سماحة السيد مقتدى الصدر لم يعلن أي مفاوضات سابقة، إلا إنني أؤيد دعوته العلنية للمناظرة»، مضيفاً: «أقترح أن ينتدب سماحته ممثلاً رسمياً عنه (ربما وزيره – وزير القائد) وأن ينتدب الإطار التنسيقي ممثلاً عنه، فتكون مناظرة لمرة أو أكثر على غرار انتخابات الرئاسة الأمريكية، وهي مبادرة مهمة لحل الأزمة».

من جهته كتب عضو المكتب السياسي في حركة عصائب أهل الحق محمود الربيعي على تويتر ان «المناظرات العلنية المباشرة من أكثر الأساليب الديمقراطية وضوحا للجمهور وكشفا للمخفي من الأمور»، مردفاً: «أنا أؤيد الدعوة لها (للمناظرة) بين ممثل لقيادة التيار وممثل لقيادة الإطار، لنضع النقاط على الحروف، على أن تكون ثمرة المناظرة التسليم بالحقائق والاحتكام للدستور والقانون وإنهاء الأزمة».

في هذا السياق، يقول النائب عن ائتلاف دولة القانون جاسم العلوي لشبكة رووداو الاعلامية، الاثنين (٢٢ آب ٢٠٢٢)، ان دعوة الصدر «لو كانت مناظرة سياسية، فان الاطار يرحب بها، لأن الاطار التنسيقي هو أكثر طرف بادر ودعا الى اسلوب الحوار»، مردفاً: «لا اعتقد ان الصدر سيقتنع بمناظرة مع اشخاص من الاطار التنسيقي، ومن الصعب أن يقتنع بذلك».

الصدر لم يقبل بالحوار المباشر، فكيف بالمناظرة؟

النائب جاسم العلوي، تساءل: «الصدر لم يقبل بالحوار المباشر، فكيف بالحوار الذي يكون عن طريق وسائل الاعلام؟»، مستبعداً أن «يخضع الصدر لحوار او نقاش او منظارة معلنة مع الاطار امام القنوات التلفزيونية».

أما بخصوص تغريدة البرلمانية حنان الفتلاوي، فقد ذكر العلوي، ان «الاطار التنسيقي يتحدث عن الامور بموضوعية وبدون تهديد ووعيد، بينما ردهم يكون به نوع من التهديد والتسقيط والوعيد وهو المعروف دائماً»، لافتا الى ان «هذه التهديدات ولغة العنف معروفة لديهم، وفي الاونة الاخيرة حصلت هذه الامور مع النائب باسم خشان ومحاولات الاغتيال، وهو رد معروف، لذا من الصعب انهم يفهموا لغة الحوار، وهم يميلون الى كسر الارادات من خلال اجتياحهم للبرلمان وفرض الامور بالقوة».

ارتفاع الاحتياطي النقدي و الذهبي للعراق رغم الانسداد السياسي

قال نائب محافظ البنك المركزي، عمار خلف، إن احتياطيات النقد الأجنبي بالبلاد تجاوزت ٨٠ مليار دولار متوقعا بلوغها ٩٠ مليارا بنهاية العام.وأضاف عمار في تصريحات لوكالة الأنباء العراقية الرسمية، أن «ارتفاع احتياطي البنك المركزي جاء نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية وهذا ينعكس على ارتفاع الاحتياطي».

وأشار إلى أن احتياطيات البنك من الذهب زادت ٣٠ طنا لتسجل أكثر من ١٣١ طنا في المجمل، مضيفا أن «هذا أدى إلى ارتفاع تصنيف العراق عالميا». وذكر أن «الذهب لايتم زيادته بشكل مستمر، وإنما يتم من خلال فترات طويلة».

وقالت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» إنها ثبتت تصنيف العراق عند B-/B مع نظرة مستقبلية «مستقرة».

العراق في المرتبة ٧٩ عالمياً و٨ عربيا بأفقر شعوب العالم

ولكن رغم هذا الاحتياطي الكبير الا ان العراق جاء بالمرتبة ٧٩ عالميا ضمن قائمة أفقر شعوب العالم، متقدما على مصر التي حلت بالمرتبة ٩٢ عالميا وفقا لمجلة global Finance الأمريكية.

وقالت المجلة في تقرير لها، إن "أفقر دول العالم عانت من حروب أهلية وصراعات عرقية وطائفية، ثم جاء كوفيد -١٩ مما زاد الأوضاع السيئة سوءًا"، مبينة ان "العالم يمتلك ما يكفي من الثروة والموارد لضمان تمتع الجنس البشري بأسره بمستوى معيشي أساسي".

واوضحت المجلة وفق جدول أعدته لذلك، ان "العراق احتل المرتبة ٨ عربيا و٧٩ عالميا من أصل ١٩٢ دولة مدرجة بالجدول ضمن أفقر شعوب العالم، حيث بلغ نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي سنويا ١٢،١٤١ الف دولار".

*المرصد

السويدي أندرياس فيباري رئيساً لبعثة الاتحاد الأوروبي في العراق

كشفت بعثة الاتحاد الاوروبي في العراق الاحد، عن تعيين ضابط شرطة سويدي رفيع رئيسا جديدا لها وكان عمل فيه سابقا ويعرف الكثير عنه وعن أجهزته الامنية.

وقالت البعثة في بيان، إن «أندرياس فيباري وهو ضابط شرطة اقدم سويدي قد تولى مسؤولياته في بغداد رئيسا لبعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق والتي تدعم إصلاح قطاع الأمن المدني في البلاد بدعوة من السلطات العراقية.

واشارت الى ان فيباري «هو رئيس المشرفين في سلطة الشرطة السويدية التي تمثل الشرطة الوطنية في السويد والتي انضم إليها في عام ١٩٩١ وقد شغل العديد من المناصب الادارية الستراتيجية داخل هذه المؤسسة الامنية كرئيس أركان لقسم الجريمة المنظمة ورئيس قسم العمليات بالوكالة ومؤخرا كنائب لرئيس دائرة شرطة مدينة مالمو السويدية».

عمل في العراق سابقا

واكدت البعثة أن فيباري «يتمتع على المستوى الدولي بخبرة كبيرة في البعثات المدنية والسياسية والأمن والدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي فقد عمل في البداية منذ عام ٢٠١٤ ٢٠١٥ رئيسا لأركان بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو التي تدعم مؤسسات سيادة القانون الرئيسية، ثم مع بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية في العراق والتي شغل فيها منصبا رفيعا كرئيس للعمليات في بداية البعثة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨».

ومن جهته قال رئيس البعثة الجديد فيباري «انا سعيد جدا بالعودة الى العراق وانا اعرف البلد ومؤسساته الأمنية

واعرف مدى أهمية خبراء بعثة الاتحاد الاوروبي في العراق وموظفي البعثة المحليين».. مشددا على اهمية «التعاون مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في المضي قدما نحو ممارسة ديمقراطية شفافة وفعالة للسلطة».

تمديد عمل بعثة الأوروبي في العراق لعامين

وكان الاتحاد الأوروبي قد اعلن في نيسان ابريل الماضي عن تمديد عمل بعثته الاستشارية لدعم إصلاح قطاع الأمن في العراق حتى ٣٠ نيسان أبريل عام ٢٠٢٤.

وقال الاتحاد الأوروبي في بيان إن «الدول الأعضاء في الاتحاد قررت تمديد التفويض، الذي كان من المقرر أن ينتهي العمل به في ٣٠ أبريل ٢٠٢٢ بعد مشاورات مع الحكومة العراقية، وتأكيد الشركاء الدوليين اهتمام العراق الشديد وحاجته إلى الدعم».

واشارالاتحاد الى ان البعثة «ستواصل تقديم المشورة الستراتيجية والخبرة بشأن تنفيذ الجوانب المدنية لإصلاح قطاع الأمن في العراق». وأوضح أن «المهمة الشاملة للبعثة تتمثل في المساعدة في التطوير والتنفيذ المتماسك لستراتيجية الأمن القومي العراقي». وتدعم البعثة كذلك الإصلاح المؤسسي والجهود المبذولة للمساعدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، مع الإشارة بشكل خاص إلى إدارة الحدود والجرائم المالية بشكل خاص الفساد وغسل الأموال والاتجار بالتراث الثقافي.

كما تعنى البعثة بتقديم المشورة لمسؤولي مكتب مستشار الأمن القومي ووزارة الداخلية والسلطات الأخرى ذات الصلة المسؤولة عن الجوانب المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن.

ويمكن لبعثة الاتحاد الأوروبي إجراء زيارات على مستوى المناطق والمحافظات لدعم الجهود العراقية لتعزيز التنسيق على مستوى البلاد فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن المدني.

يشار الى ان مقر بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق يقع في العاصمة بغداد ولها مكتب في أربيل عاصمة اقليم كردستان الشمالي.

بعثة الاتحاد تضم بين ٥٠ و٦٠ موظفا

يذكر ان العراق والاتحاد الأوروبي يرتبطان بعلاقات منذ تأسيس الاتحاد عام ١٩٥٨الكنها قطعت عام ١٩٩٠ بعد غزو العراق للكويت إلا أنه بعد سقوط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣ وتشكيل الحكومة الجديدة عام ٢٠٠٥ عادت العلاقة بينهما.

وفي العراق بعثة من الاتحاد الاوروبي هي جزء من خدمة العمل الخارجي في الاتحاد وتضم ما بين ٥٠و٦٠ موظفًا مع أعضاء من عدة دول مختلفة في الاتحاد الأوروبي وهي مقسمة إلى ثلاث فرق رئيسية – دعم المحاكم والشرطة والسجون لدعم وتدريب القضاة ومسؤولي السجون وغيرهم من العاملين في قطاع العدالة لتحسين سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في البلاد.

* ايلاف

الصين تتوسع في العراق: مشاريع نفطية وبنى تحتية ضخمة

في العراق الغني بالنفط والفقير بالبنى التحتية، وجدت الصين لها موطئ قدم. فبالإضافة إلى عمل شركاتها في مجال النفط، تبني مدارس ومطاراً في مشاريع يحتاج إليها هذا البلد لكنها تضعه في مواجهة خطر الوقوع بفخّ الديون مع بكين في وقت ليس بعيدا.

والحضور الصيني في العراق ليس جديداً. لكن بكين نوّعت مشاريعها ووسّعتها أخيراً في هذا البلد الذي عانى من الحروب والنزاعات لأكثر من أربعين عاماً.

ويشير مدير مشروع الشرق الأوسط وآسيا في معهد الشرق الأوسط جون كالابريز في تصريحات لوكالة «فرانس برس»، إلى أن «العراق بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي لا سيما في مجال البنى التحتية الخاصة بالطاقة».

وهنا وجدت الصين الفرصة. فالجمهورية الشعبية بحاجة إلى تأمين حاجاتها من الطاقة وتنويع مصادرها وأصبحت أوّل مستورد للنفط العراقي. وهي وحدها تستورد ٤٤ بالمائة من صادرات النفط العراقية، حسب ما ذكره مستشار رئيس الوزراء مظهر صالح لوكالة الأنباء العراقية.

في مجال الطاقة «الوضع نشط»، كما يقول السفير الصيني تسوي وي رداً على سؤال لـ»فرانس برس» في مؤتمر صحافي. لكنه يضيف: «ما زلنا في مرحلة الدخول إلى العراق ونتعاون مع الجانب العراقي، وكذلك مع الشركات الأجنبية التي تعمل في العراق».

ويوضح تسوي أنه من «حيث عدد وقيمة المشاريع» في مجال الطاقة، «لا يزال الجانب الصيني في مرحلة البداية».

ويرى جون كالابريز أنه وراء الأهداف التجارية الواضحة «يقبع أيضاً طموح الصين إلى استعراض عملها وتلميع صورتها وترسيخ نفسها بعمق في بلد ومنطقة هيمن عليهما الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة» لوقت طويل.

«الحزام والطريق»

أصبح العراق في ٢٠١٩ واحداً من شركاء الصين في مبادرة «الحزام والطريق»، مع توقيع البلدين اتفاقية في هذا الشأن.

وتهدف مبادرة «الحزام والطريق» إلى بناء مشاريع بنى تحتية بحرية وبرية، تصل الصين بشكل أفضل بآسيا وأوروبا وأفريقيا.

لكن الغرب يرى فيها أداة لتعزيز نفوذ الصين في الدول الفقيرة، منددا خصوصا بتسبب هذه المشاريع في تراكم مديونية كبيرة على تلك البلدان. كما يشتبه الغربيون بوجود ممارسات فساد وانتهاكات لحقوق الإنسان.

وقال متحدّث باسم وزارة الخارجية الصينية لفرانس برس إن «الصين تشارك بشكل نشط في إعادة بناء الاقتصاد العراقي»، مؤكدا أن بغداد «شريك مهم» في مبادرة «الحزام والطريق».

وفي إطار هذه المبادرة، «بقي العراق الشريك الثالث الأكثر أهمية» للصين في قطاع الطاقة «بين عامي ٢٠١٣ و٢٠٢٢»، كما ذكر تقرير لكريستوف نيدوبيل لصالح مركز التنمية والتمويل الأخضر في جامعة فودان بشنغهاي.

وعلى سبيل المثال، في محافظة ميسان جنوب العراق يتمّ تطوير حقل الحلفاية مع ائتلاف شركات تقوده شركة «بتروتشاينا» الحكومية الصينية، إلى جانب مجموعتي توتال الفرنسية وبتروناس الماليزية، كما أوضح مدير شركة نفط ميسان في تصريح لوكالة الأنباء العراقية.

أما التبادل التجاري بين البلدين، فهو مزدهر وبلغ في العام ٢٠٢٠، ٣٠ مليار دولار، كما نقلت وكالة الأنباء العراقية عن مسؤول في السفارة الصينية.

ونظرا لأهمية إعمار البنى التحتية، يندرج العديد من المشاريع التي تقوم بها الصين في هذا المجال في إطار الاتفاق الموقّع بين البلدين في ٢٠١٩ تحت عنوان «الإعمار مقابل النفط». ومن هذه المشاريع ألف مدرسة ومطار الناصرية.

في مدينة الناصرية في جنوب العراق، تقوم شركة «باور تشاينا»، بالعمل على إحدى هذه المدارس. وهي واحدة من شركتين صينيتين تنفذان مشروعا يقضي ببناء ثمانية آلاف مدرسة في المجموع على ثلاث مراحل، وتجري المرحلة الأولى منه التي تشمل ألف مدرسة في ١٥ محافظة عراقية.

دروس لغة

تموّل هذه المشاريع من بيع العراق مائة ألف برميل نفط يومياً إلى الصين، تودع إيراداتها في حساب يديره البنك المركزي العراقي في الصين. ولا يمكن أن تستخدم هذه العائدات إلاّ في مشاريع تقوم بها شركات صينية حصراً في العراق.

وعلى الشركات الصينية كذلك العمل مع شركات مقاولة محلية عراقية «لتوفير الأيادي العاملة والمواد الأولية»، كما يشرح لـ«فرانس برس» المتحدّث باسم الأمانة العامة لمجلس الوزراء حيدر مجيد.

ويعتبر يسار المالكي الخبير الاقتصادي في معهد «ميدل إيست إيكونوميك سرفي»، أن توفير فرص عمل لليد العاملة العراقية «أمر إيجابي» لكن «هناك شائعات أن غالبية الشركات العراقية متّصلة سياسياً، وغير معروفة، لذلك توجد مخاوف من وجود فساد».

وقال مجيد إن هناك خططاً لإدراج «مشاريع طرق وجسور وسكك حديد وطاقة ونفط وصحة» أيضا في الاتفاقية.

لكن المالكي يحذّر من أن «تستخدم السلطات العراقية الاتفاقية في مشاريع غير مجدية، وينتهي بها المطاف بكثير من الديون، كما هي حال الكثير من الدول الأفريقية».

تجذب الصين أيضاً عراقيين راغبين بتعلّم لغتها. من هنا، أسست «جمعية الصداقة العراقية الصينية» معهداً لتعليم اللغة الصينية هو الوحيد في العراق، باستثناء إقليم كردستان، قبل أقلّ من عام.

على مقاعد الدراسة هنا طلاّب راغبون في استكمال تعليمهم في الصين وتجار يستوردون بضائعهم من هذا البلد. أما المدرّس سجاد القزاز (٢٥ عاماً)، فقد تعلّم اللغة خلال ست سنوات درس فيها الطب بالصين.

ويقول القزاز: «عندما عدت إلى العراق من الصين، وجدت أن كُثراً من الناس يرغبون بتعلم اللغة الصينية».

وغالبية الطلاب تجار مثل ليث أحمد. ويقول الرجل: «أملك شركة استيراد أجهزة كهربائية من الصين». وأضاف: «أذهب إلى هناك دائما وأجد صعوبة في التعامل مع الصينيين، لأنهم بغالبيتهم لا يتكلمون اللغة الإنكليزية لذلك قررت أن أتعلم الصينية حتى أسهل التواصل معهم».

•فرانس بريس

د. محسن القزويني:

الإصـلاح... والدسـتور العـراقي

يعد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أهم وثيقة للإصلاح الذي انبثق بعد معاناة الشعب العراقي لنصف قرن من غياب الديمقراطية والحرية والتداول السلمي للسلطة، وعلى رغم الاعتراضات والثغرات التي شابت هذا الدستور الا انه الأفضل في المنطقة بحسب ما يراه أساتذة القانون الدستوري، حيث ضمن للشعب العراقي العيش الرغيد والحياة الكريمة والحقوق الكاملة والحريات المتنوعة بالإضافة إلى توزيع السلطات بين الأقاليم والمحافظات ومحاسبة المقصرين من ذوي المسؤوليات، من الرئاسات الثلاث إلى آخر موظف حكومي.

ففي حقل الإصلاح الاقتصادي كفل الدستور العراقي في المادة (٢٥)؛ اصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية

حديثة؛ وبما يضمن استثمار كامل للموارد الطبيعية، وبما يوسع من دائرة مصادر الثروة وتنوعها وتشجيعه الكامل للقطاع الخاص وتنميته بما يكفل للشعب العدالة الاقتصادية، وفي مواده (٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤) فرض الدستور العراقي على الدولة كفالة المواطن العراقي في الجوانب الحيوية كالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية للطبقة الفقيرة، وأجبرها على توفير السكن والعمل والعيش الكريم لكل أبناء الشعب بكافة طبقاته ومستوياته دون فارق قومي أو طائفي. ولو تم تطبيق هذهِ المواد الدستورية بحق لما بقي فقير ومحتاج في العراق لما يمتلكه من ثروات كبيرة حباها الله وأنعم بها على هذا الشعب.

وفي ديباجته تناول الدستور أهم القضايا التي يطالب بها كل شعب من شعوب الكرة الأرضية الا وهي:

أولاً: التداول السلمي للسلطة الذي يحول دون وقوع الانقلابات والتغيير السياسي بالقوة.

ثانياً: التوزيع العادل للثروة.

وثالثاً: تكافؤ الفرص.

وهي حاجات أساسية افتقدها الشعب العراقي طيلة العقود الماضية من حكم الانقلابات وحكم الحزب الواحد والتفاوت في توزيع ثروات الشعب على اساس المحسوبية والمنسوبية.

أما في مجال محاسبة الرئاسات الثلاث فقد كفل الدستور حق الشعب في محاسبة المسؤولين من رئيس الجمهورية إلى آخر موظف في الدولة في المادة (١٢٧) التي منعت رئيس الجمهورية ورئيس وأعضاء مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب وأعضاء المجلس وأعضاء السلطة القضائية وأصحاب الدرجات الخاصة من استغلال نفوذهم في التلاعب بأموال الدولة وثروات الوطن.

ومكّن الشعب وعبر نوابه وممثليه سحب الثقة منهم ابتداءً من رئيس الجمهورية إلى آخر موظف في الدولة مرورا برئيس الوزراء والوزراء وأعضاء مجلس النواب في حالة مخالفتهم لإرادة الشعب.

من هنا فالدستور العراقي في الواقع يلبي جميع ما يريده الشعب في الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، ولو تم تطبيقه بحذافيره لما حدث ما يحدث اليوم من معاناة للشعب العراقي.

وفي عملية استقصائية لاكتشفنا بحق ان أحد أسباب هذه المعاناة هو عدم تطبيق الدستور، فلو تقيّد مجلس النواب مثلاً بالتوقيتات التي حددها الدستور لما حدث هذا الانسداد السياسي الذي يُعاني منه العراق اليوم.

والاحتجاجات التي يشهدها العراق منذ ٢٠١٦ ومنها حراك تشرين وما يشهده العراق اليوم من مظاهرات ومطالبات ما هي الا نتاج للدستور الذي اعطى للإنسان العراقي الحق في التظاهر السلمي في البند الثالث من المادة (٣٨) ففي ظل هذا الدستور انطلق الشعب العراقي ليطالب بالإصلاح، والقضاء على الفساد والمطالبة بالحياة الكريمة وبإلغاء المحاصصة التي كافحها الدستور أشد مكافحة من خلال المادة (٦١) ؛ التي نظمت عملية توزيع المناصب الحكومية على أساس الكفاءة وليس على أساس المحاصصة الحزبية ومنحت الشعب العراقي وعبر ممثليه في مجلس النواب مساءلة جميع المسؤولين من رئيس الجمهورية إلى آخر موظف في الدولة في حالة تجاوزه على حقوق الشعب أو مخالفته للأنظمة والقوانين المرعية.

> **عملية الإصلاح تكمن في العودة إلى الدستور ومحاسبة المسؤولين على عدم تطبيقه**

من هنا فان عملية الإصلاح تكمن في العودة إلى الدستور ومحاسبة المسؤولين على عدم تطبيقه.

فعند الالتزام به سيتحرر العراق من قيود المحاصصة واغلال احتكار السلطة وستتدفق ثروات الوطن لتصل إلى جميع أبناء الشعب بصورة عادلة.

*أستاذ جامعي عراقي
*صحيفة «الراي اليوم»اللندنية

واشنطن وحيادها الملغوم بأزمة العراق.. «مقايضة» لتمرير الاتفاق النووي؟

*العربي الجديد:

واشنطن-فكتور شلهوب:تتعامل إدارة بايدن بصمت مريب مع أزمة الحكم المستعصية في العراق. تجاهلها لها وتعاملها الفضفاض معها يثيران التساؤل، فواشنطن التي تضع العراق في منزلة «الشريك الاستراتيجي»، تقف على الحياد من مأزقه السياسي المتروك لمعادلته المحلية – الإقليمية التي تتحكم به.

رغم عمق وخطورة الأزمة، لم يصدر عن الخارجية الامريكية في الأشهر الأخيرة سوى بيانين بخصوص العراق، واحد إثر حادثة دهوك في ٢٠ يوليو/ تموز الماضي، وشدد على إدانة قتل المدنيين، وعلى «الدعم الامريكي القوي لسيادة وأمن العراق بما فيه المنطقة الكردية».

أما البيان الثاني فجاء في ٦ يونيو/ حزيران، وجرى التأكيد فيه على «انخراط الولايات المتحدة بشكل كامل مع الشركاء العراقيين في إطار جهود دعم عراق مستقر وموحد، باعتباره شريكا رئيسيا في المنطقة، وذلك في نطاق التعاون الواسع وفقاً لاتفاق الإطار الاستراتيجي بين البلدين».

لكن هذا الانخراط تحول إلى تجاهل. «نحن لسنا منحازين لأي من أطراف الأزمة ومستعدون للعمل مع أي حكومة تعطي الأولوية للسيادة ولمصالح الشعب العراقي»، كما قال الناطق في الخارجية نيد

> الوضع العراقي من ضمن الساحات التي تحرص واشنطن على مراعاة الحسابات الإيرانية فيها

برايس في رده على سؤال «العربي الجديد» عما إذا كانت الإدارة تنوي التحرك أو التواصل مع الجهات العراقية المعنية لاستباق الأسوأ.

ثمة ما هو أوْلى في حسابات الإدارة الإقليمية في الوقت الراهن. تعرف الإدارة طبعا أسباب الانسداد العراقي في تشكيل الحكومة وانتخاب الرئيس الجديد، كما تدرك أن دعوتها لتأليف حكومة «سيادية تلبي حاجات العراق وشعبه»، غير قابلة للترجمة الآن في ضوء المعطيات القائمة على الأرض.

وكأنها بذلك تلمّح إلى استعدادها للتعامل مع هذه المعطيات على الساحة العراقية من ضمن صفقة أوسع تسعى إليها إدارة بايدن، والمقصود في ذلك مفاوضات النووي الإيراني. ففي تقدير عدد من المراقبين، أن لا شيء يتقدم على ملف مفاوضات فيينا في أولويات إدارة بايدن الشرق أوسطية؛ بل كل ما عداه يتأثر به ولا يؤثر فيه.

من هنا، يجري الحديث عن «تهاونها» في ملفات أخرى؛ بل حتى عن «مقايضاتها» في المنطقة مع طهران، لتمرير الاتفاق النووي والعودة إلى اتفاق ٢٠١٥ الذي لا صوت يعلو على صوته في الوقت الحاضر.

والوضع العراقي من ضمن الساحات التي تحرص الإدارة على «مراعاة» الحسابات الإيرانية فيها، أو في أقله على عدم الاحتكاك به أو التصدي المكشوف له.

هذا ما أعاد التذكير بمقولة أن واشنطن «قدمت العراق إلى إيران على طبق من فضة» في حربها عليه في ٢٠٠٣.

وكأن السيناريو ذاته على وشك تكرار نفسه الآن كثمن لتمرير النووي. وهو احتمال أثار تحذيرات من عواقبه. الخبير المعروف أنطوني كوردسمان من «مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية» بواشنطن، نبّه مبكرا إلى ارتدادات العودة إلى اتفاق ٢٠١٥ على العلاقات مع العراق.

يقول كوردسمان إن «تعزيز وضع العراق وأمنه واستقراره، والعمل على ضمان حصانته ليتحرر من النفوذ الإيراني، هو أمر تفوق أهميته إحياء الاتفاق النووي».

ويضيف أن أهمية ذلك تنبع «من تمكين العراق ليتحول إلى قوة موازنة لإيران في المنطقة».

لكن مقاربة بايدن مختلفة وتنطلق من الاعتقاد أن منع إيران من امتلاك السلاح النووي يقلّص مخاطرها في المنطقة.

المشترك بين المقاربتين أن للعراق في كلتاهما وظيفة؛ بالنسبة لـلإدارة هو أحد جسور العبور إلى الاتفاق، وبالنسبة لخبراء الاستراتيجيا مثل كوردسمان، هو قوة توازن في الحسابات الامريكية. أما العراق البلد المستقل في قراره فهو ما زال يبحث عن نفسه.

عادل الجبوري:

احتواء الأزمة العراقية.. مفاعيل الخارج لتعزيز حراك الداخل

بعشر صفحات كاملة، استعرض وزير المال العراقي علي عبد الأمير علاوي في خطاب استقالته إلى رئيس مجلس الوزراء المنتهية ولايته مصطفى الكاظمي مجمل تفاعلات ومجريات المشهد العراقي بشقيه الاقتصادي والسياسي في العامين الماضيين بالدرجة الأساس، أي منذ تأليف الحكومة الحالية التي تولى حقيبة المال فيها في حزيران/يونيو عام ٢٠٢٠، وعقد علاوي جملة مقارنات بين وضع الـوزارة في عهده ووضعها في عهود أسلافه، وتطرق إلى كثير من الجزئيات والتفاصيل، من دون الخوض في الأسماء والمسميات، إلا بصورة عابرة في بعض السطور.

من غير الممكن قراءة استقالة أحد أبرز وزراء حكومة الكاظمي، بعيداً من مجمل ما جرى ويجري من وقائع وأحداث في الساحة العراقية، بل إن تلك الاستقالة، تعد في جانب منها نتيجة، وفي جانب آخر سبباً. فجزء كبير من الأزمة-المشكلة، يحمل طابعاً اقتصادياً، كانت وزارة المال معنية ومساهمة و»متورطة» فيه، ولعل عملية الإصلاح التي تنادي بها اليوم أوساط سياسية ومحافل شعبية واسعة هي في واقع الأمر اعتراضات وتحفظات واستياء ورفض لبعض سياسات الوزارة الاقتصادية-المالية من قبيل رفع قيمة الدولار الامريكي في مقابل الدينار العراقي،

والورقة الإصلاحية البيضاء، وقانون الأمن الغذائي، وقرارات أخرى غير قليلة، التي أكد الوزير في خطاب استقالته المطول، أن التأثيرات والضغوط السياسية-الحزبية، ألقت بظلالها على عمل وأداء وزارته، وتالياً على حيز كبير من عمل وأداء الحكومة.

وقد برزت قراءتان لاستقالة الوزير علاوي، الأولى تتمثل في أنه وصل إلى نتيجة مفادها أنه لم يعد في الإمكان القيام بشيء عملي مفيد في ظل الواقع السياسي المتأزم، فضلاً عن أن فرص استمرار الحكومة الحالية وبقائها باتت ضئيلة جداً، وحتى لو كتب للكاظمي تولي رئاسة الحكومة مجدداً -وإن كان ذلك مستبعداً-فعليه أن يأتي بوزراء جدد. والقراءة الثانية، تتمثل في أن علاوي، يمكن أن يكون قد وصل إلى طريق مسدود، ولم يعد قادراً على العمل والتقدم إلى الإمام وفق رؤاه وتصوراته وقناعاته، وهذا ما أشار إليه وأوضحه في خطاب الاستقالة.

> **من غير الممكن قراءة استقالة الوزير بعيدا عن مجمل ما جرى ويجري**

ولا شك في أن القراءتين، فيما لو صحّتا، تلتقيان على كثير من النقاط التي تتمحور حول حقيقة، أن الانسداد السياسي وغياب الأفق الإيجابي المثمر، لن يقتصرا على مساحات سياسية معينة ومحددة، وإنما سيتسعان وتمتد آثارهما السلبية الخطرة إلى مساحات تتعدى وتتجاوز المساحات السياسية التقليدية.

ولأن الاستقالة، جاءت متزامنة وحراكاً سياسياً وشعبياً محتدماً، وخيارات غامضة للمرحلة المقبلة، فمن الطبيعي جداً أن تُعَدَّ جزءاً من ذلك الحراك، أو حصيلة له. ومن يدري، ربما يقدم وزراء آخرون على اتخاذ الخطوة نفسها، علماً أن تسريبات إعلامية أشارت إلى تقديم وزير الداخلية عثمان الغانمي استقالته، إلا أن الوزارة سارعت إلى نفيها رسمياً، في حين تؤكد أوساط مطلعة أن الغانمي أخبر الكاظمي شفهياً برغبته في الاستقالة، إلا أن الأخير رفض ذلك وطلب إلى بعض الجهات الضغط عليه وثنيه عن ترك الوزارة في هذا الوقت تحديداً، مع أن العلاقة بين الرجلين لم تكن طوال العامين الماضيين على ما يرام.

وتتخوف أطراف من إقدام علاوي على إماطة اللثام عما لم يكشفه في خطاب الاستقالة، لاسيما في حال غادر العراق وأصبح في مأمن من أي تهديدات ومخاطر على حياته، ولأن ما يمتلكه الوزير المستقيل في جعبته من أسرار غير خافٍ على الفرقاء السياسيين الكبار، لذا فمن الطبيعي أن تكون الاستقالة، وبما انطوت عليه من أبعاد، حاضرةً بقدر معين في مفاوضات وحراك الكواليس من أجل نزع فتيل الأزمة وإنهاء حالة الانسداد السياسي، والتوصل إلى صيغة توافقية تضمن خفض سقف التصعيد، والتفاهم على الحد الأدنى مما يمكن التفاهم عليه.

ومع أن أجواء التصعيد والتسقيط الإعلامي والسياسي بين التيار والإطار ما زالت تسير وتتحرّك بوتائر متسارعة، إلا أنه بحسب عدد من المعطيات والمؤشرات تشهد الكواليس مصارحات ومكاشفات تهيّئ لأجواء تهدئة نسبية، بعد بلوغ الأزمة ذروتها، ومن بين تلك المعطيات والمؤشرات، إعلان زعيم

التيار الصدري تأجيل التظاهرة المليونية التي كان قد دعا إليها وحدّد موعداً لها في العشرين من شهر آب/ أغسطس الجاري حتى إشعار آخر، مخاطباً خصومه «إن كنتم تراهنون على حرب أهلية، فأنا أراهن على الحفاظ على السلم الأهلي، والدم العراقي غالٍ، بل أغلى من كل شيء، وسيبقى الشعب العراقي على اعتصامه حتى تتحقق مطالبه».

ويبدو أن مقتدى الصدر وجهات أخرى، رأت أن تواصل وتزايد الشد والاحتقان الشعبي بين التيار والإطار، قد يفجّر الوضع بحيث يخرجه عن السيطرة، وهو ما ينبغي كبح جماحه إلى أقصى قدر ممكن، وتراجع الصدر عن التظاهرة المليونية جاء في هذا الاتجاه.

المسألة الأخرى في هذا السياق، اجتماع الحوار الوطني الذي دعا إليه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وشارك فيه مختلف القوى والزعامات والشخصيات السياسية، ما عدا التيار الصدري الذي أكد في بيان رسمي له «أنه وبجميع عناوينه وشخصياته السياسية لم يشترك في الحوار السياسي الذي دعا إليه السيد رئيس مجلس الوزراء .. لا عن طريق مباشر ولا غير مباشر».

وواضح جداً أن مخرجات الاجتماع وحجم المشاركة فيه، لاسيما من قبل حلفائه السابقين من الكرد والسنة، أغضب جميعها الصدر، وبدا ذلك الغضب جلياً من خلال تغريدات له أو لوزيره صالح محمد العراقي بهذا الشأن.

ووفق البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لرئاسة الوزراء العراقية، «عبر المجتمعون عن التزامهم الثوابت الوطنية، وإيجاد حل لكل الأزمات من خلال الحوار واعتماد روح الأخوّة والتآزر، حفاظاً على وحدة العراق وأمن شعبه واستقراره، وديمومة النظام الديمقراطي الدستوري الذي يحتكم إليه الجميع، وتغليب المصالح الوطنية العليا، والتحلي بروح التضامن بين أبناء الوطن الواحد، لمعالجة الأزمة السياسية الحالية».

وأشار المجتمعون إلى أن «الاحتكام مرة جديدة إلى صناديق الاقتراع من خلال انتخابات مبكرة ليس حدثاً استثنائياً في تاريخ التجارب الديمقراطية عندما تصل الأزمات السياسية إلى طرق مسدودة، وأن القوى السياسية الوطنية تحتكم إلى المسارات الدستورية في الانتخابات».

> **أوساط سياسية : الدور الأممي في هذا المنعطف الخطر، مهم وضروري جدا**

وكذلك، دعا المجتمعون الإخوة في التيار الصدري إلى «الانخراط في الحوار الوطني، لوضع آلياتٍ للحل الشامل بما يخدم تطلعات الشعب العراقي وتحقيق أهدافه»، واتفقوا على «استمرار الحوار الوطني، من أجل وضع خريطة طريق قانونية ودستورية لمعالجة الأزمة الراهنة».

ودعا المجتمعون إلى «وقف كل أشكال التصعيد الميداني، والإعلامي، والسياسي، مؤكدين ضرورة تقوية مؤسسات الدولة والعودة إلى النقاشات الهادئة بعيداً من الإثارات والاستفزازات التي من شأنها أن تثير الفتن، وناشدوا وسائل الإعلام والنخب دعم مسار الحوار الوطني، والسلم الاجتماعي، بما يخدم مصالح الشعب».

ولعل هذه المواقف لا تنسجم ورؤية زعيم التيار الصدري، بيد أنها تحتم عليه -ولا نقول مراجعة مواقفه-إبداء المرونة فيها، خصوصاً أن هناك إجماعاً أو شبه إجماع على طبيعة المسارات المطلوبة لما يريده الصدر، المتمثل في حلّ البرلمان والذهاب إلى انتخابات برلمانية مبكرة أخرى.

إلى جانب ذلك، فإن رئيس تحالف الفتح هادي العامري، أجرى حراكاً متعدد الاتجاه على قوى وشخصيات سياسية من مختلف المكونات، خصوصاً الكردية منها، ويراهن ويعول البعض على حراك العامري، آملين أن ينتهي إلى عقد لقاء مع زعيم التيار الصدري في مقره بمنطقة الحنّانة بمدينة النجف الأشرف، والمراهنة ترتبط بطبيعة العلاقة الإيجابية الجيدة بين الرجلين.

وهناك أيضاً حراك المبعوثة الأممية في العراق جينين بلاسخارت، التي حضرت اجتماع الحوار الوطني.

وترى أوساط سياسية عديدة أن الدور الأممي في هذا المنعطف الخطر، مهم وضروري جداً، خصوصاً أنه مدعوم بقوة من الفرقاء الإقليميين والدوليين، أمثال إيران والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد الأوربي، وربما أطراف أخرى.

وقد لا تخرج زيارة رئيس تيار الحكمة السيد عمار الحكيم للمملكة العربية السعودية أخيراً عن سياق الجهود والمساعي المبذولة لاحتواء الأزمة. وسواء ذهب الحكيم بناء على دعوة رسمية من الرياض أو من دونها، وأياً يكن برنامج زيارته والموضوعات المطروحة للبحث والنقاش، فما لا شك فيه أن الملف العراقي بتفاعلاته المحتدمة كان حاضراً بقوة.

ومع أن مسيرة العلاقات العراقية-السعودية لم تكن طيبة طوال العقدين المنصرمين، إلا أن علاقات السعودية الإيجابية بزعيم التيار الصدري الذي زارها في أواخر شهر تموز-يوليو الماضي، وكذلك العلاقات الإيجابية لها بالحكيم بنهجه الوسطي وخطابه المعتدل، التي تعود جذورها إلى عهد عمه رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الأسبق، الشهيد السيد محمد باقر الحكيم، قد تتيح للرياض الدخول على خط الأزمة، في إطار العمل لحلحلة المواقف المتصلبة.

> **تجربة الأشهر العشرة الماضية التي أعقبت الانتخابات أثبتت أن منهج الاشتراطات والإملاءات غير مجدٍ**

إن ما يحتم على الجميع، وليس على الفرقاء العراقيين فقط، البحث عن حلول وسط، هو أن تجربة الأشهر العشرة الماضية التي أعقبت الانتخابات البرلمانية، أثبتت أن منهج الاشتراطات والإملاءات غير مجدٍ، وأن ليس في إمكان أي طرف السير والتقدّم في خياراته بعيداً من الطرف الآخر، وأن الإصرار والتشبّث بالمواقف والمطاليب والتوسل بورقة الشارع يمكن أن يقطع الطريق على الخصم، لكنه لا يمكّن صاحبه من تحقيق ما يريده ويرغب فيه ويخطّط له، ما يبقى الجميع تالياً يدور في حلقة مفرغة ويعيش هواجس أسوأ الخيارات وأخطرها، لاسيما أن استقالة علاوي هي أول الغيث لا آخره!.

*كاتب وصحافي عراقي

*الميادين .نت، صحيفة «كيهان العربي» الايرانية

عراقيون معدمون في أكوام «القوت الأسود»

*العربي الجديد

بغداد-عمار حميد:باتت تلال النفايات التي تتصاعد منها روائح الغازات الكريهة والسامة في مناطق الطمر المنتشرة في غالبية مناطق العراق، مصدر الرزق الوحيد لآلاف الأشخاص الذين يرى الجميع كيفية نبشهم في النفايات ضمن عمل يومي شاق جداً يجبرون على تأديته بسبب أوضاعهم الاجتماعية السيئة، ويعرضهم لمخاطر صحية كبيرة قد تهدد حياتهم.

في موقع طمر بمنطقة النباعي شمالي بغداد يتجمع عشرات من الفقراء الذين يطلق عليهم شعبياً اسم «النبّاشة»، فوق أكوام النفايات بوجوه كالحة وثياب رثة لاهثين خلف شاحنات النفايات للبحث عن أي شيء يستطيعون إيجاده تمهيداً لبيعه من أجل مساعدة عائلاتهم التي تسكن في خيم وغرف متهالكة توجد غالباً قرب مكبات النفايات نفسها.

يقول أحد هؤلاء «النبّاشة» ويدعى وليد المولى (٤١ عاماً) لـ«العربي الجديد»: «أجلس مع زوجتي وأطفالي الأربعة في الساعات الأولى من صباح كل يوم، وانتظر مرور شاحنات وجرارات النفايات القادمة من مناطق مختلفة لإفراغ حمولتها، وألاحقها بأمل الحصول على أشياء تحملها يمكن أن أبيعها، مثل عبوات معدنية ولدائن (بلاستيك) وأكياس نايلون».

يضيف: «أنا مضطر لجمع القمامة كي أعيل عائلتي، ودخلي الشهري من بيع القمامة لا يقل عن ٣٠٠ دولار، وهو قليل جداً ولا يتناسب مع حجم الجهد المبذول والمعاناة التي نواجهها في عملية البحث في أكوام النفايات».

من جهتها، تتنقل أم محمد، وهي أرملة لم تتجاوز الثلاثين من العمر واضطرت بعد وفاة زوجها إلى الخروج يومياً مع عشرات النساء المتشحات بالزي الأسود ولا يظهر منهن سوى عيونهن، من مكان إلى آخر لنبش مكبات النفايات وجمع البلاستيك والعلب القديمة

وبيعها بأسعار زهيدة إلى معامل تدوير النفايات. وتقول لـ«العربي الجديد»: «وصلت حال بعض العاملين في جمع النفايات من المكبات إلى التقاط فضلات أطعمة كي يتناولها أولادهم، بسبب تدهور أوضاعهم المادية لدرجة عدم امتلاكهم قوت يومهم. باتت أماكن الطمر الصحي في إطراف المدن ووسطها قوت من لا قوت له من الفقراء والمعدمين الذين لا يملكون حلولاً أخرى لتحصيل رزقهم للعيش».

ويعلّق الناشط في مجال حقوق الإنسان حسين مهدي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، بالقول إن «انتشار النباشة في مناطق الطمر الصحي أصبح ظاهرة مقلقة بعدما زاد عددهم في السنوات الأخيرة، ما يعكس مدى تدهور الأوضاع المعيشية لهذه الفئة التي تحصل بالكاد من عملها الشاق تحت أشعة الشمس الحارقة على مبلغ قد يتراوح بين ٨ و١٠ دولارات يومياً».

يضيف: «أملك معلومات عن أن عدد النباشة في العراق ارتفع بنسبة ٣٠ في المائة في السنوات الأخيرة، ما يشكل مؤشراً خطراً إلى ارتفاع نشبة البطالة والفقر التي يدفع مئات من الشبان والنساء والأطفال إلى العمل في بيئة خطرة تهدد صحتهم».

ويشير إلى أن «هذه الظاهرة أوجدتها الظروف الاقتصادية الصعبة السائدة منذ عام ٢٠٠٣، وغياب فرص العمل دفع كثيرين إلى الانخراط في جيوش النباشة الذين يبحثون عن لقمة العيش بين أكوام النفايات متجاهلين المخاطر الصحية التي يتعرضون لها».

ورغم امتلاك العراق احتياطات كبيرة من النفط والغاز، تشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن نسبة ٢٥ في المائة من المواطنين تعيش تحت خط الفقر، فيما تفيد إحصاءات صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (يونيسيف) بأن ٢٣ في المائة من الأطفال العراقيين الذين يقدر عددهم بـ ٣/٤ ملايين يعيشون في فقر مدقع ضمن دخل يقل عن دولارين يومياً.

وكشف تقرير أصدره أخيراً الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية، أن كمية النفايات التي جرى جمعها عام ٢٠٢٠ بلغت ١١/٨ مليون طن، في مقابل ١٠/٦ ملايين طن عام ٢٠١٩، فيما بلغ معدل كمية النفايات التي ينتجها فرد واحد ١/٥ كيلوغرام يومياً.

ويقول المهندس البيئي عبد الله الصجري لـ«العربي الجديد»: «ظاهرة النبش في مناطق الطمر الصحي والنفايات المنزلية تشكل خطراً صحياً وتهديداً لجامعي النفايات، فمن المعروف أن حاويات النفايات وأماكن الطمر الصحي تحتوي على ميكروبات وغازات منبعثة خطرة يمكن أن تنتقل من شخص إلى آخر من طريق التنفس والاستنشاق».

> **انتشار النباشة في مناطق الطمر الصحي أصبح ظاهرة مقلقة بعدما زاد عددهم في السنوات الأخيرة**

يضيف: «تمتد الروائح المنبعثة من غازات مناطق الطمر الصحي عشرات الكيلومترات، ويتأثر بها سكان المناطق القريبة منها، فكيف حال من يعملون لساعات طويلة في أماكن جمعها، ويأكلون من فضلات الطعام؟ وجود النباشة في هذه الأماكن، خصوصاً الأطفال يشكل خطراً كبيراً على صحتهم».

ويشرح أن «الغازات المنبعثة من النفايات وأماكن الطمر الصحي تصيب بالدرجة الأولى الجهاز التنفسي بأمراض مختلفة، كما تتسبب في مشاكل بالجهاز الهضمي، من هنا ندعو الحكومة العراقية والجهات والمعنية إلى الحدّ من هذه الظاهرة ذات المخاطر الصحية والبيئية الكبيرة على حياة الفئة العاملة في الأماكن الموبوءة».

اردوغان:عازمون على جعل تركيا واحدة من أقوى الدول في العالم

*موقع الرئيس التركي

قال رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغـان، في كلمة له خلال مشاركته في افتتاح مجموعة من المشاريع التنموية في ولاية مانيسا، «عازمون على جعل تركيا واحدة من أقوى الدول في العالم سياسيا واقتصاديا بناءً على البنية التحتية للأعمال والخدمات التي قدمناها لبلدنا في العشرين عامًا الماضية والتي ستدوم لقرون».

شارك الرئيس أردوغان، في افتتاح مجموعة من المشاريع التنموية في ولاية مانيسا.

وفي كلمة ألقاها بهذه المناسبة قال الرئيس أردوغان، «عازمون على جعل تركيا واحدة من أقوى الدول في العالم سياسيا واقتصاديا بناءً على البنية التحتية للأعمال والخدمات التي قدمناها لبلدنا في العشرين عامًا الماضية والتي ستدوم لقرون».

وتابع «لقد حاربنا قوى الهيمنة والمنظمات الإرهابية بدءًا من بي كي كي وصولاً إلى منظمة غولن الإرهابية ووقفنا بصدور عارية ضد الانقلابين بغية الوصول ليومنا هذا. كما كافحنا المؤامرات والفخاخ والهجمات الدولية وأنشأنا البنية التحتية الكاملة لبلدنا بدءًا من التعليم والصحة ووصولاً إلى النقل والطاقة للوصول إلى يومنا هذا أيضًا».

وأكد الرئيس أردوغـان أن حكومته تعزز القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية للبلاد، وأردف قائلاً: «لقد أعددنا شعبنا في كل مجال لتجاوز مثل هذه الأيام. وبفضل ذلك تركيا تسير نحو أهدافها المنشودة بعزم في وقت يمر فيه العالم بأزمات متعاقبة».

برفين بولدان: حزب الشعوب الديمقراطي أمل تركيا ومفتاح الحلول

ANF*

توجهت الرئيسة المشترك لحزب الشعوب الديمقراطي (HDP) برفين بولدان ، بعد اجتماع مع التجار من وسط منطقة كَفر وزيارة منظمة حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في الناحية ، صوب مدينة جولميرك, وذلك وسط موكب حاشد ، حيث استهلت زيارتها أولاً بالتجار ثم تحدثت هناك في ساحة الحرية.

وتحدثت بولدان قائلة إن «حزب الشعوب الديمقراطي هو أمل هذه البلاد» واضافت حان الوقت لتلقين درساً للحكومة التي تقود الشعب صوب مزيد من الفقر والأزمات والبؤس, وتابعت بولدان: «هذه البلاد تحكمها عصابة من ٥ أشخاص حيث الويلات والعوز, لقد آن الوقت لهذه السلطة التي تسلب الفقراء الاموال وتوزعها على الأغنياء، وعلى العصابة وأنصارها ، ولا تفكر في أي شيء سوى كرسيها, الرحيل،هم أيضا يرون ويعرفون هذا الوضع, لهذا السبب لا يهتمون بالنظر

إلى وجوه المواطنين, لا يمكنهم السير شارعًا شارعًا ، ساحة تلو الآخرى مثلنا, إنهم يحاولون تجريمنا بقضايا التآمر والإعلام والقضاء الذي بأيديهم, من هنا نوجه لهم نداء: قوتكم لا تكفي للقضاء على حزب الشعوب الديمقراطي HDP ، ها هو حزب الشعوب الديمقراطي HDP هنا, يذهب إلى حيث المناصرة والاهتمام حيث يتم الترحيب به, لأن حزب الشعوب الديمقراطي HDP له مكانة مختلفة لدى المجتمع التركي».

«سلموا البلاد للظلاميين»

ولفتت بولدان الانتباه إلى أوضاع السياسيين المعتقلين والمرضى منهم في المعتقلات، وقالت: «الآن يتم الهجوم على جميع المناطق التي نعمل فيها سياساً , في البرلمان ، يتم إعداد خطط تزوير خلال الانتخابات , سبق وأن قال المحامي جاكجي في البرلمان إنهم سيطلقون خطة معقدة ضد ممثلنا كارو بايلان, قال إنهم سيفعلون ذلك عبر البرلمان, قال هذا ولم يتفوه لا رئيس البرلمان ولا وزير العدل بكلمة, لأنهم سلموا هذا البلد لقوى وعصابات ظلامية, شعبنا لن يسمح ابدا بهذه الاغتيالات «.

«حزب الشعوب الديمقراطي هو مفتاح الحل»

وقيّمت بولدان الاتفاقات التي أجرتها حكومة حزب العدالة والتنمية في ثالوث طهران ودمشق وحلف شمال الأطلسي وقالت: «الآن يحاول حزب العدالة والتنمية إيجاد مؤيدين في أروقة الناتو ودمشق وطهران من أجل الفوز بالانتخابات, ظناً منها أن الصناديق تلك سوف توضع في أروقة الناتو و طهران ودمشق, لكن لا! سوف توضع صناديق الاقتراع في تركيا وسيدلي الشعب التركي بصوته, معاداة الكرد والمرأة وحزب الشعوب الديمقراطي سيجعلهم يخسرون بالتأكيد, لذلك لن يتمكنوا من أن يكونوا عقبة أمام شعب تركيا, سيكون لحزب الشعوب الديمقراطي رأي في هذه البلاد، وسيشارك بالتأكيد في الانتخابات, على الجميع عدم الشك في ذلك, فحزب الشعوب الديمقراطي HDP هو مفتاح لحل جميع المشاكل».

وفي ختام حديثها ، قالت بولدان: «بدون حزب الشعوب الديمقراطي HDP ، لن يتمكن أحد من القيام بالمحاسبة في البلاد, لن يتم حل أي مشكلة, بالتأكيد سنحقق العدالة وحقوق الإنسان والديمقراطية في هذه البلاد, التي لم تترك سلطة حزب العدالة والتنمية أي أثر للديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان والعدالة فيها, وشعبنا سيلقّنهم درسا بالتأكيد في الانتخابات».

منتدى:السياسات التركية تهدد أمن واستقرار المنطقة، وتنعش الإرهاب

*المركز الكردي للدراسات

اختتمت السبت الماضي أعمال منتدى المركز الكردي للدراسات، الذي انعقد تحت عنوان «سياسات الاحتلال والهيمنة التركية تهدد أمن واستقرار المنطقة، وتنعش الإرهاب» كمنصة للحوار والنقاش بشأن التحديات التي تواجهها سوريا والمنطقة ورفع التوصيات والمقترحات من أجل التغلّب عليها.

وعقد المنتدى في مدينة الحسكة بتاريخ ٢٠ أغسطس/آب، وبمشاركة أكثر من ٢٠٠ شخصية، ما بين رسمية وإعلامية وأكاديمية، فضلاً عن ممثلين للمجتمع المدني في الداخل والخارج. واستعرض المجتمعون التطورات السياسية والميدانية الراهنة في سوريا عامةً وشمال وشرق سوريا خاصةً، والمعوقات التي تواجه قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية والحلول الممكنة لمواجهة التحديات في ظل المتغيرات الدولية، لا سيما سياسة الحرب والهيمنة التركية ضد شمال شرق سوريا، وتداعياتها المباشرة على مكافحة الإرهاب والاستقرار الداخلي.

تنتهج القتل والترويع والفوضى

واستهل المنتدى أعماله بكلمة افتتاحية لمدير المركز الكردي للدراسات نواف خليل، عبر تقنية «زووم»، أوضح خلالها أهمية عقد المنتدى في الحسكة التي شهدت مؤخراً تمرداً من قبل عناصر تنظيم داعش في سجن الصناعة، توازياً الحرب التركية المستمرة ضد مناطق الإدارة الذاتية.

وسلط خليل الضوء على الغرض الاساسي من المنتدى والذي يتجسد بضرورة «فهم مآرب وأهداف القوة الاحتلالية التركية الأردوغانية، التي تنتهج القتل والترويع والفوضى في منطقة يعيش فيها ملايين السوريين بمختلف مكوناتهم، ومئات آلاف النازحين، ويحتجز فيها أكثر من عشرة آلاف داعشي، يعتبرون من أعتى العناصر إجراماً وخطراً على المنطقة والعالم».

جملة من الأهداف التركية

واستعرض مدير المركز الكردي للدراسات جملة من الأهداف التركية عبر الحملة على شمال شرق سوريا بصورة موجزة، حيث أشار إلى أن «مخاطر العدوان والاحتلال التركي جلية ووجودية في منطقة شمال شرق سوريا. فهي بالإضافة الى الاحتلال والضم والتتريك، تهدف إلى قتل وتشريد المواطنين والتهجير والتطهير العرقي والتغيير الديمغرافي وبث الفرقة وروح العداء بين أبناء الوطن الواحد». وأضاف «ناهيك عن الهدف الأردوغاني الأبرز في اطلاق سراح الإرهابيين المجرمين الدواعش، كما حصل في الهجوم على سجن الحسكة، والذي ثبت أنه تم بإيعاز ورعاية من الاستخبارات التركية». وعليه، طالب خليل أن يكون المنتدى بمثابة فرصة أمام الحاضرين من أجل فهم جذور بنية الدولة التركية القائمة على الإنكار والإبادة ضد المكونات المختلفة منذ تأسيس الجمهورية الحديثة عقب اتفاقية لوزان، خاصةً أن حزب العدالة والتنمية وبالتحالف مع المتشددين القوميين في الداخل والتنظيمات الإرهابية في الخارج، ماضٍ في تكريس سياسة الإبادة تلك بحق شمال شرق سوريا دون هوادة، الأمر الذي يستوجب من الحضور تسليط الضوء على كافة الجوانب والدوافع التي تقف خلف هذه السياسة العدوانية وفضح منظومتها الإعلامية والدعائية الفجة.

وختم خليل كلمته بعبارات تعكس آمال مكونات المنطقة قائلاً: «لا نريد التدخلات الغريبة والشاذة في منطقتنا، ونرفض وأن نتحول إلى بيادق في حروب أردوغان ومشاريعه الامبراطورية المتخيلة. ما نهدف إليه هو نظام يحمل ثقافة العيش المشترك والاحترام المتبادل بين المكونات المختلفة على قاعدة الاستقرار والأمان».

التدخل التركي في سوريا والعراق

عقب الكلمة الافتتاحية، باشر المنتدى عقد الجلسة الأولى تحت عنوان «التدخل التركي في سوريا والعراق»، إذ ألقى نائب الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا بدران جيا كرد كلمة تطرق فيها إلى بنية الدولة التركية المعاصرة. وشدد في مستهل كلمته على أن السياسة الخارجية التركية تصاغ على أساس رهابي وخوف من تهديدات وجودية لبنية وهوية الجمهورية التركية القومية التي ظهرت صيغتها منذ ١٠٠ عام.

أمراض بنيوية مدمرة

وأرجع جيا كرد دوافع هذه الأمراض المدمرة في تركيبة العقل التركي السياسي إلى أزمة الهوية الشاذة منذ تأسيس الجمهورية التركية، مؤكداً أنها تنتهج سياساتها في الشرق الأوسط أو حتى مع إيران مدفوعة بهذا الرهاب والخوف من مخاطر غير موجودة أو متخيلة.

وأكد جيا كرد أن هذه الأزمة النفسية لا تقف عند تيار بعينه، منوهاً إلى أن «أغلبية الكتل والتيارات السياسية التركية اليمينة واليسارية والدينية والعلمانية التي تتبنى الصيغة القومية الاحادية، غير الديمقراطية التعددية، متفقة على عدم ايجاد حلول سياسية لأزمات المجتمع التركي وحل القضية الكردية». وأردف: «لكن الاختلاف بينها هو في أدوات التعامل مع الأزمة فقط»، موضحاً في الوقت نفسه أن «سياسات العدالة والتنمية والحركة القومية قائمة على التصعيد ومناهضة الكرد في المنطقة، أي أن سياستها الداخلية تعتمد على تعميق الأزمات والتجييش والحرب ضد الآخر المختلف».

استبعاد حدوث تغير جذري ينهي سياسات الإنكار

وبعد انتهاء مداخلته، تلقى نائب الرئاسة المشتركة استفسارات من الحضور بشأن إمكانية تغيّر السياسة التركية، خاصةً فيما لو فازت المعارضة في الانتخابات التركية المقبلة.

واستبعد جيا كرد حدوث تغيّر جذري ينهي سياسات الإنكار والرهان على القوة والبطش وفتح باب الحوار والحل السياسي فيما يتعلق بالقضية الكردية، لكنه أعرب عن اعتقاده بأن «مجيء المعارضة قد يؤدي إلى بدء مرحلة جديدة في تركيا تختلف فيها هوامش النضال السياسي، وقد تؤدي إلى تراجع التدخّلات التركية الخارجية في المنطقة وتحد من افتعال الأزمات الخارجية. وهذا يمكن أن يؤدي، في حال تفعيل القوة الديمقراطية دورها جيداً، إلى إحداث تغيّرات في الداخل التركي والمنطقة».

موقع تركيا لدى صناع القرار في الغرب

ورداً على سؤال بشأن موقع تركيا لدى صناع القرار في الغرب وحلف ناتو، خاصةً بعد تقارب أنقرة وموسكو، ذكّر جياكر بأن «حلف الشمال الأطلسي لا يزال بحاجة إلى تركيا لاستخدامها ضد روسيا، كما كان الحال في فترة الاتحاد السوفيتي». وأوضح أن الانعطافة التركية صوب موسكو ودمشق ستكون على حساب حقوق السوريين، قائلاً إن «السوريين في مناطق الاحتلال التركي هم أكثر من تعرّضوا للمقايضة على حقوقهم من قبل أنقرة، حيث تمت المقايضة بداية في مناطقهم في درعا والغوطة وغيرها ونقلوا للاستيطان في مناطق عفرين التي أرادت تركيا إحداث تغيير سكاني فيها. والآن المرحلة الأخيرة من المقايضات، التي كانت ولا تزال تهدف إلى تحقيق مصالح تركيا دون التطلع إلى رغبات وآمال هؤلاء».

واستطرد بأن «الهدف التركي يكمن في البحث عن حلول لمسألتين فقط: كيفية التخلص من اللاجئين السوريين في تركيا، وكيفية القضاء على التجربة الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، من دون أي اهتمام لموضوع الثورة السورية ومطالب الشعب السوري».

وبناء على ذلك، طالب جيا كرد السوريين بالوحدة والالتفاف حول القضية المحورية المتمثلة بكيفية ايجاد حل للأزمة السورية، باعتباره الخيار الوحيد لسد الطريق أمام خطط تقسيم سوريا أو تحويلها إلى دولة فاشلة محتلة ومخترقة من الغير، وتحويل السوريين الى أدوات تنفذ مشاريع الاخرين وتخوض حروبهم.

الاتفاقيات والتفاهمات وحملات تركيا الاحتلالية

من جهتها، حذّرت العضو المؤسس في الإدارة الذاتية لمقاطعة عفرين نورشان حسين من أن «اتفاقية أضنة ٢» بين أنقرة ودمشق ستكون أشد وطأة وظلماً للكرد بشكلٍ خاص.

وفي ورقة حملت عنوان «الاتفاقيات والتفاهمات وحملات تركيا الاحتلالية على كل من سوريا والعراق»، قالت نورشان حسين، التي تعمل في مركز الاستشارات الدبلوماسية: «نحن على أعتاب تجديد اتفاقية أضنة، والتي كان الكرد الهدف الرئيسي منها»، موضحةً أن «أضنة١ سمحت لتركيا بالتوغل في الأراضي السورية لمسافة خمسة كيلومترات، بينما النسخة المجددة منها ستمنح أنقرة الحق بالتوغّل حتى عمق ٣٠ كيلومتراً».

«اتفاقية أضنة ٢»

ورأت نورشان أن «منح مثل هذا الحق لأنقرة خطوة كبيرة جداً. وتركيز النظام على إدلب فقط والمطالبة بها دون غيرها مؤشر واضح على الرغبات الضمنية المتبادلة بين النظام السوري ونظيره التركي لضرب التجربة الديمقراطية للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا».

وقالت: «هناك مخطط خطير يجري استكمال فصوله بين النظامين في أنقرة ودمشق يستهدف الإدارة الذاتية والكرد، والواضح أن روسيا هي المسؤول والضامن لتنفيذ هذا المخطط».

وطالبت العضو المؤسس في الإدارة الذاتية لمقاطعة عفرين التحالف الدولي بلعب دور أبرز وأوضح ودعم الإدارة الذاتية سياسياً وميدانياً، وأن يتحمل مسؤولية ايقاف المسيّرات التركية والهجمات العشوائية التي تتعرض لها المنطقة.

وقالت: «على التحالف الدولي إعلان وتأكيد وتبنّي موقف واضح من الاحتلال التركي».

وأنهت نورشان مداخلتها بالتأكيد أن «الحل الأمثل فيما يخص المطامع التركية هو التكاتف السوري ودعم مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطي».

الاقتصاد السياسي

وبعد جلسة استراحة، ركّزت الورقة التي قدّمها عضو جمعية العلوم الاقتصادية في سوريا د. أحمد يوسف على الاقتصاد السياسي وتحدّياته، وسبل التغلّب على العقبات التي تواجهها منطقة شمال وشرق سوريا في قطاع الاقتصاد وتأثيرات الحصار الاقتصادي على قطاعات التجارة والصناعة والأعمال وانعكاس ذلك سلباً على معيشة المواطنين.

ولفت يوسف في ورقته إلى قدرة المنطقة على تجاوز هذه التحدّيات، مستعرضاً تجربة مقاطعة عفرين الاقتصادية خلال فترة الحصار قبيل احتلالها، والتي شهدت ازدهاراً تجارياً وصناعياً وزراعياً كبيراً في فترة كانت غالبية المناطق السورية غارقة في أزمات الحرب وانعكاساتها الاقتصادية.

وذكّر يوسف في ورقته بخطوة "صنع في عفرين" قبيل الاحتلال كدلالة على امكانية دوران عجلة الانتاج حتى في ظل الحرب والحصار الاقتصادي، مشدداً على ضرورة انتهاج سياسات في شمال وشرق الفرات قائمة على الاكتفاء الذاتي وبناء الاقتصاد المجتمعي.

ولفت في الوقت نفسه إلى أن «الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا بمساحتها البالغة ٤٣ ألف كيلومترٍ مربعٍ قادرة على تجاوز هذه العقبات بحكم إمكانياتها الكبيرة، فهي تضم من ٧٠ إلى ٨٠ في المئة من الموارد النفطية السورية، وإن كانت لا تستغل حالياً إلا في حدودها الدنيا وبوسائل بدائية، وتعتبر محافظاتها الثلاث الرقة وديرالزور والحسكة السلّة الغذائية لسوريا».

كما تحدّث يوسف عن امكانية استعمال ورقة النفط كورقة رابحة لكسر الحصار الاقتصادي، خاصةً أنها مادة مطلوبة داخلياً وخارجياً، مطالباً باعتماد رؤية اقتصادية متكاملة وشاملة من قبل الإدارة الذاتية بالاعتماد على الميزات المذكورة.

بالمقابل، شددت عضوة القيادة العامة لوحدات حماية المرأة نوجين ديرك على أهمية تعزيز الجبهة الداخلية. ودعت سكان المنطقة إلى مساندة القوات العسكرية وتقديم الدعم المعنوي لها في معركتها الداخلية ضد الإرهاب، والخارجية في مواجهة تهديدات الاحتلال والتهجير التي تكررها أنقرة بشكل يومي من دون انقطاع.

شركاء المستقبل

من جانبه، شدد الباحث والأكاديمي السوري غسان إبراهيم من خلال ورقته على أهمية تجربة قوّات سوريا الديمقراطية التي تستحق التقدير والإشادة. وقال: «يكفي إنجازها المتمثّل بالقضاء على داعش كدلالة على هذا التقييم»، مضيفاً «هذه التجربة تستحق أن تتطور وتتوسع. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، عليها أن تمد يديها إلى الآخرين وتعتبرهم شركاء المستقبل، لأن ذلك سيؤدي إلى تبديد مبررات تركيا ويحد من إمكانية تدخلّ أنقرة تحت حجج تبعيّتها لمنظماتٍ خارجية».

وشدد إبراهيم على أن حاجة كافة السوريين إلى بعضهم البعض اليوم. ونوه إلى أن من يرفض مدّ يده إلى الآخر لن يجد أحداً يمد يده إليه، مؤكداً على مقولة «ننجو جميعاً أو نرحل فرادى».

التهديدات التركية والمخاطر التي تواجهها المنطقة

بدوره، استعرض مدير الإعلام والعلاقات العامة في المنظمة الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص معتصم الحارث الضوي، من لندن، المخاطر التي تواجهها المنطقة والتحدّيات الناشئة عن التهديدات التركية وتأثيرها على مخاطر إحياء تنظيم داعش لخلاياه النائمة أو تجميع قواته التي تشتت بفضل نضال قوات سوريا الديمقراطية الذي قضى على التنظيم لكن لم ينهيه.

وعموماً، ركّزت مداخلات الحضور على أهمية تكاتف السوريين وتجمّعهم حول مشروع الإدارة الذاتية الديمقراطية، كأول مشروع ديمقراطي في سوريا، وتفعيل الضغوطات سواء على التحالف الدولي أو المجتمع الدولي من أجل إيقاف الهجمات التركية سواء تلك المنظّمة عبر العمليات العسكرية، أو العشوائية من خلال المسيّرات والمدفعية.

ضرورة الانفتاح على مكوّنات غرب الفرات

وطالب المشاركون توسيع دائرة الدراسات التحليلية التي يقوم بها المركز الكردي للدراسات والمراكز الأخرى المنتشرة في شمال شرق سوريا وخارجها بشأن التحدّيات الأمنية والعسكرية والتحوّلات السياسية والحصار والاقتصادي والبنية الاجتماعية لسكّان المنطقة وغيرها من المواضيع التي تم استعراضها خلال جلسات المنتدى بمحاوره الثلاثة التي شملت التدخل التركي في سوريا والعراق، والهيمنة الاقتصادية التركية في المنطقة، والهيمنة العسكرية التركية في المنطقة.

وأكدت معظم المداخلات ضرورة الانفتاح على مكوّنات غرب الفرات وبشكل خاص في المناطق الواقعة تحت الاحتلال التركي أو الخاضعة إلى سيطرة التنظيمات الراديكالية المتطرفة، وأهمية جذبها إلى تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية كوسيلة ناجعة من أجل إنهاء التدخلات الخارجية والحيلولة دون استخدام السوريين كأوراق لتحقيق مصالح الدول الفاعلة أو المتحكّمة بالملف السوري.

اهم التوصيات

وفي الختام، خرج المنتدى بجملة من التوصيات من أهمها:

المزيد من الضغط على التحالف والمجتمع الدولي لإيقاف الهجمات التركية، واستخدام ورقة النفط سياسياً لكسر الحصار الاقتصادي، واعتماد رؤية اقتصادية ثابتة مستدامة، والانفتاح على مكونات غرب الفرات بشكل أوسع، ودعم تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية.

د. محمد نور الدين :

أنقرة - تل أبيب: التطبيع يكتمل

بهدوء، تتقدّم العلاقات التركية – الإسرائيلية نحو التطبيع الكامل. وبعد أقلّ من سنة من بدء مباحثات التطبيع، تعود العلاقات الديبلوماسية كاملة على مستوى السفراء، وفق ما أفاد به بيان لرئاسة الوزراء الإسرائيلية صدر يوم الأربعاء الماضي، إثر اللقاء الذي حصل في اليوم نفسه بين مديرَي وزارتَـي خارجية الجانبَين، ألون أوشبيز وسادات أونال. ووصف رئيس الـوزراء الإسرائيلي، يائير لابيد، في بيان، «إعـادة العلاقات مع تركيا» بأنها «قيمة مهمّة لاستقرار المنطقة وللمواطنين الإسرائيليين»، فيما عدّها رئيس الكيان، إسحاق هرتزوغ، في تغريدة باللغة التركية، «تطوُّراً مهمّاً لتحفيز العلاقات الاقتصادية والسياحة المتبادلة والصداقة بين الشعبَين».

أمّا تركيا، فاكتفت باعتبار ما جرى مآلاً طبيعياً للمسار الذي بدأ بعد صعود الحكومة الإسرائيلية الجديدة، مُذكّرة، على لسان وزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو، بأنه بعد زيارة هرتسوغ إلى تركيا، وزيارته هو لإسرائيل، ومن ثمّ زيارة لابيد (عندما كان وزيراً للخارجية) لتركيا، جرى توقيع اتّفاق الطيران، كما حصلت اجتماعات اقتصادية مشتركة، وفي النهاية كان قرار تعيين السفراء، علماً أن الأنباء عن هذه الخطوة الأخيرة كان قد شاعت منذ أواخر العام الفائت.

> تركيا هي التي بادرت إلى طلب تحسين العلاقات وليست إسرائيل

واستباقاً لردود فعل فلسطينية محتمَلة على القرار، أكد أوغلو أن بلاده «ستنقل هموم الفلسطينيين على مستوى السفراء وستُواصل الدفاع عن الشعب الفلسطيني»، فيما رحّب السفير الامريكي في أنقرة بالخطوة، شأنه شأن تنظيمات يهودية مختلفة منها «المجلس اليهودي الأوروبي».

وكانت تركيا، بعد فترة ذهبية في العلاقات بينها وبين إسرائيل بدأت منذ وصول «حزب العدالة والتنمية» إلى السلطة عام ٢٠٠٢، سحبت سفيرها أوغوز تشيليك كول من تل أبيب، إثر الهجوم الإسرائيلي على سفينة «مافي مرمرة» عام ٢٠١٠.

ومع إبرام اتّفاق تطبيع العلاقات في ٢٧ حزيران ٢٠١٦، عاد السفيران إلى مراكز عملهما، لكن أنقرة ما لبثت أن عادت وسحبت سفيرها عام ٢٠١٨، بعدما اعترف الرئيس الامريكي السابق، دونالد ترامب، بالقدس «عاصمة موحّدة» لإسرائيل، ومنذ ذلك الحين بقي المنصبان شاغرَين، إلى أن عاود الجانبان اتّصالاتهما على أعلى مستوى.

ومع هذا، فإن العلاقات التركية – الإسرائيلية التجارية لم تتأثّر بالتوتّرات السياسية، بل وصلت إلى رقم قياسي نهاية العام الماضي قارب التسعة مليارات دولار. كما تَواصل تدفُّق السياح وتبادل البعثات والوفود الصحافية والرياضية، فيما العديد من الملفّات الخارجية شكّلت موضع تقاطع بل والتقاء، مِن مِثل العداء المشترك للنظام السوري، والدعم المشترك والوازن لأذربيجان ضدّ أرمينيا.

إلاّ أن مسألة دعم أنقرة لحركة «حماس» ظلّت على رأس الموضوعات الخلافية بين الجانبَين. ومع أن تسوية «مافي مرمرة» حملت تنازلات تركية مهمّة على صعيد التخلّي عن شرط رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة، غير أن أنقرة لا تزال تدافع بأن التطبيع مع تل أبيب يتيح لها القيام بدور مساعد في تحسين وضع الفلسطينيين.

لكنّ ثمّة شبه إجماع في تركيا على أن مسار التطبيع إنّما يستهدف، بشكل أساسي، فتْح باب التعاون الاقتصادي على مصراعَيه، وتوفير مدْخل لإقناع البيت الأبيض بتخفيف ضغوطه على الاقتصاد التركي، تمهيداً للوصول إلى انتخابات الرئاسة التركية في حزيران ٢٠٢٣، وقد تَحسّن الاقتصاد الذي تعكس استطلاعات الرأي التأثير السلبي لتدهوره – تخطّى سعر صرف الدولار أمس الـ١٨ ليرة – على شعبية إردوغان. أمّا بالنسبة إلى مطلب إسرائيل وقف الدعم التركي لحركة «حماس»، فإن أنقرة تُبدي مرونة في اتّجاه الحدّ من نشاط قياديّي الحركة، من دون الذهاب إلى القطع الكامل معها.

وبخصوص إيران، وعلى الرغم من العلاقات الجيّدة معها، فإن تركيا لا تتردّد في التعاون مع إسرائيل في ملفّات أمنية مرتبطة بالأولى، كما حصل أخيراً حين

> ثمة شبه إجماع في تركيا على أن مسار التطبيع لفتح باب التعاون الاقتصادي

أحبطت الاستخبارات التركية، تبعاً لأنقرة، «مخطّطاً» إيرانياً لاستهداف إسرائيليين في تركيا. ولا ينفصل التطبيع التركي مع إسرائيل عن ذلك الجاري مع الإمـارات والسعودية وربّما لاحقاً مصر وسوريا، مع فارق أن تركيا اعترفت بالكيان العبري في العام التالي لتأسيسه، وكانت أوّل دولة مسلمة تفعل هذا.

ويرى مراقبون أتراك أن رفع مستوى العلاقات بين أنقرة وتل أبيب سيساهم في تخفيف التوتّر في المنطقة، خصوصاً أن تركيا كانت مستهدَفة من دول شرق المتوسّط على صعيد مشاريع الطاقة وتسويقها إلى أوروبا، علماً أن تل أبيب أعلنت أن علاقاتها مع أنقرة لن تكون على حساب تلك التي تَجمعها باليونان وقبرص الجنوبية ومصر.

وفي هذا السياق، يرى السفير التركي السابق في واشنطن، نامق طان، أن عودة العلاقات إلى سابق عهودها القديمة «غير ممكنة وغير واقعية؛ فالآن تركيا هي التي بادرت إلى طلب تحسين العلاقات وليست إسرائيل التي بات مِلحها أكثر جفافاً»، مضيفاً أن «اتفاقيات السلام مع بعض الدول الخليجية جعلت لإسرائيل حلفاء في العالم السنّي، كما جعلت هامش المناورة أمامها واسعاً».

لكن كورشاد زورلو يَعتبر، من جهته، في صحيفة «خبر تورك»، أن «التطبيع مع تل أبيب سوف يُكسب أنقرة هامش مناورة أوسع في سوريا، حيث كانت الأولى في فترات التوتّر، تُعارض العمليات العسكرية التركية في الشمال السوري.

واليوم، إذا لم يطرأ توتّر فلسطيني، فإن الجانبَين يمكنهما أن يتعاونا بصمت في قضايا محدّدة في سوريا، وفي العراق لمواجهة المنافس الإيراني»، متابعاً أن «التطبيع الكامل بين تركيا وسوريا سوف يقوّي يد الأولى في الاقتصاد وفي سوريا وفي شرق المتوسّط»، متمنّياً ألاّ «يقتصر استغلاله على السياسات الداخلية فقط».

ويكتب محمد علي برلاس الموالي للسلطة، في صحيفة «صباح»، بدوره، أن «تركيا هي البلد الوحيد الذي استطاع أن يحافظ على التوازن من بين دول حلف شمال الأطلسي بعد توتّر العلاقات مع روسيا، والبلد الوحيد الذي استطاع تأسيس حوار بين روسيا وأوكرانيا، وها هو الغرب يوقف انتقاداته لتركيا بعدما نجحت هذه في إقامة كوريدور الحبوب».

ويَلفت برلاس إلى أن «آخر خطوة في طريق المصالحات كانت قرار تعيين السفراء بين تركيا وإسرائيل، والبلد الوحيد الذي يمكن أن يُطبِّع العلاقات مع دمشق وتل أبيب في الآن نفسه هو تركيا، والزعيم الوحيد الذي يقدر على ذلك هو إردوغان».

*صحيفة «الاخبار» اللبنانية

الديمقراطية تتعرض للتهديد في معظم دول العالم

ذكر تقرير لصحيفة «نيويورك تايمز» أن الديمقراطية تتعرض للتهديد في معظم أنحاء العالم، بناء على بيانات من معهد مراقبة دولي، يرصد أحداثا تؤشر على ذلك.

ويشير التقرير إلى أن «الولايات المتحدة ليست وحدها في مواجهة الضغط على قواعدها ومؤسساتها الديمقراطية».

ونشر بيانات من (V-Dem)، وهو معهد مراقبة مقره في السويد، تفيد بأن «المزيد من الديمقراطيات آخذة في الانحدار، وتصل إلى الاستبداد، أكثر من أي وقت مضى في القرن الماضي».

وتظهر البيانات أن «هذا الاتجاه، المستمر منذ أكثر من عقد من الزمان، يبدو أنه يتسارع، ويؤثر على الديمقراطيات الراسخة والهشة على حد سواء في جميع أنحاء العالم».

ويرصد التقرير بعض الأحداث والتطورات التي حصلت في عدة دول حول العالم، وتبين كيفية «انحدار الديمقراطية».

كينيا

على الرغم من اعتبار كينيا واحدة من أقوى الديمقراطيات في أفريقيا، إلا أنها واجهت اضطرابات دورية. استغل السياسيون هناك أحيانا الاستقطاب على أسس عرقية وجغرافية، لا سيما أثناء الانتخابات. وقد أدى ذلك إلى أزمات في تداول السلطة، وإلى عنف طائفي أو هجمات على مؤسسات حكومية مثل المحاكم.

ووفقا للتقرير «خلقت الانتخابات الهزيلة للغاية في أغسطس، اختبارا آخر للديمقراطية الكينية، حيث اقترح أحد كبار مساعدي المرشح الخاسر أن حملتهم قد تتحدى النتائج باعتبارها مزورة».

سريلانكا

هذه الديمقراطية المتعددة الأعراق والمتنوعة دينيا موضع تساؤل منذ أن تولى شقيق ماهيندا راجاباكسا، وهو رجل قوي سابق، السلطة في انتخابات ٢٠١٩. لطالما واجهت عائلة راجاباكسا اتهامات بإساءة استخدام السلطة وتشويه سمعة الأقليات في البلاد، مما أثار مخاوف من عودة سريلانكا إلى الحكم المطلق.

هذا الصيف، بلغت المظاهرات بسبب القضايا الاقتصادية ذروتها باقتحام المتظاهرين للقصر الرئاسي. استقال الرئيس غوتابايا راجاباكسا، لكنه عين حليفا كبديل له، وأصبح ذلك الحليف رسميا فيما بعد رئيسا بمباركة البرلمان. وقد أصبح الصراع بين المتظاهرين وعائلة راجاباكسا في طي النسيان.

هنغاريا

أعلن رئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان، عام ٢٠١٤ أن «الدولة الجديدة التي نبنيها هي دولة غير ليبرالية». منذ ذلك الحين، أعاد أوربان، الذي يصور نفسه على أنه في طليعة اليمين الشعبوي العالمي، تنظيم المحاكم والدستور وقواعد التصويت بطرق عززت حكمه. كما استخدم وسائل الإعلام الحكومية والخاصة ضد المعارضين، وروج للتضليل والخطاب القومي.

البرازيل

لطالما انتقد الرئيس جايير بولسونارو، المؤسسات الديمقراطية في البرازيل ووصفها بأنها فاسدة. كما تحدث باعتزاز عن الديكتاتورية العسكرية اليمينية في البلاد، التي حكمت من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٨٥.

ويشكك بولسونارو بالفعل في شرعية السباق الرئاسي البرازيلي في أكتوبر المقبل، والذي يتأخر فيه باستمرار في استطلاعات الرأي. حتى أنه استعان ببعض القادة العسكريين لإثارة الشكوك حول نزاهة التصويت.

الفلبين

شهدت السنوات الست التي قضاها، رودريغو دوتيرتي، كرئيس للفلبين سجن خصوم سياسيين وصحفيين ناقدين، وانتشار واسع النطاق للمعلومات المضللة المؤيدة لدوتيرتي وموجة من عنف الشرطة الأهلية التي خلفت آلاف القتلى.

لقد وضع دوتيرتي، وهو شعبوي، نفسه على أنه يدافع عن الديمقراطية ضد المعارضين الذين وصفهم بأنهم تهديدات للبلاد من الداخل، وحصل على دعم من قاعدته على الرغم من تجاوزاته أثناء توليه منصبه.

وبعد ترك منصبه بنهاية فترة ولايته في مايو الماضي، انتخب الناخبون رئيسا جديدا، وهو فرديناند ماركوس الابن، تخشى الجماعات الحقوقية أن يستمر أسلوب والده في الحكم. والرئيس الجديد ماركوس هو نجل ديكتاتور سابق للفلبين. ونائبة الرئيس، سارة دوتيرتي، هي ابنة الرئيس السابق.

الهند

في عهد ناريندرا مودي، رئيس وزراء الهند اليميني منذ عام ٢٠١٤، نمت بشكل حاد القومية الهندوسية المتطرفة، التي غالبا ما يدعمها حلفاء حكومته، وأدت إلى انقسام في المجتمع الهندي.

واجه المسلمون في البلاد البالغ عددهم ٢٠٠ مليون تقريبا التهميش السياسي، وفي كثير من الحالات، العنف الديني المميت (...) ويتعرض الصحفيون الناقدون لضغط متزايد من الحكومة ووسائل الإعلام القومية.

تركيا

خلال نحو ٢٠ عاما في السلطة، أعاد الرئيس رجب طيب إردوغان صياغة الديمقراطية التركية لتناسب «حكمه الشخصي». كان ينظر إليه سابقا على أنه قوة ليبرالية، لكنه قلص الحريات السياسية وقام بتقوية السلطة المركزية بشكل جذري لدرجة أنه بات ينظر إليه على نطاق واسع على أنه ديكتاتور.

بعد محاولة انقلابية ضده عام ٢٠١٦، اعتقلت القوات الأمنية الموالية له ١٠٠ ألف شخص وطردت ١٥٠ ألف موظف حكومي من وظائفهم، مما عزز سلطته. ومع ذلك، لا يزال هناك ما يكفي من مظاهر الديمقراطية، حين أطاحت جماعات المعارضة بحليف إردوغان من رئاسة بلدية إسطنبول القوية عام ٢٠١٩ وتأمل في تحقيق المزيد من المكاسب.

وذكر التقرير أيضا أحداثا أدت إلى انحدار الديمقراطية في بولندا والسلفادور وفنزويلا وتشيكيا وسلوفينيا، دون ذكر أي دولة عربية.

عبدالله السويجي:

تسـويات كـبرى فـي الأفـق

على الرغم من قرع طبول الحرب أو التلويح بها في أكثر من مكان في العالم، إلا أن عمق الأخبار وليس ظاهرها ينبئ بالذهاب إلى تسويات كبرى، ومن الطبيعي أنها لن تتحقق بين ليلة وضحاها نظراً لملفاتها المعقدة، وتدخل أكثر من طرف محلي وإقليمي ودولي، إلا أنها الحل الوحيد للتخلّص من التوتّر الذي يسود أكثر من منطقة في العالم، لأن الخيار الآخر، وهو الحرب، سيعقّد الأزمات أكثر ولن يحلّها.

فالحروب التي نشبت في السابق، وأهمها الحربان العالميتان، وما نتج عنهما من اتفاقيات، هي بالأحرى، اتفاقيات تقاسم الغنائم، مثل اتفاقية سايكس بيكو، التي قام من خلالها الحلفاء المنتصرون على الإمبراطورية العثمانية بتوزيعها فيما بينهم، من خلال الوصاية أو الانتداب وأشكال أخرى من السيطرة على ثروات وموارد الشعوب الطبيعية، يصعب أن تتكرر، بمعنى، يصعب الآن قيام دولة باحتلال دولة أخرى وفرض الوصاية عليها، نظراً لصعوبة الأمر لوجستياً وعسكرياً، بل إن الطرح الذي قدمته الولايات المتحدة في عهد ترامب لحل قضية الشرق الأوسط، ومن ضمنها القضية الفلسطينية، من خلال صفقة القرن، لن يتحقّق للأسباب ذاتها، فالصفقة تتضمن استقطاع أراض من هنا وضم أراض هناك لإيجاد كيانات جديدة.

إن هذا النمط من الحلول الذي يشبه لعبة الشطرنج، لم يعد صالحاً في القرن الواحد والعشرين، قرن الأقطاب المتعددة، وانتشار السلاح النووي والأسلحة الفتاكة حتى بين أيادي الجماعات المسلحة، إضافة إلى أنه بعيد عن المنطق لأنه يمس الجغرافيا الثابتة لكل دولة.

وقد تكون الأزمات التي يعيشها العالم الآن هي نتاج الاتفاقيات التي فرضها المنتصر على المهزوم، والتي أدت إلى دمج الأعراق وقضم الأراضي وسلب الخيرات واللعب بالحكومات.

لعل الأزمات التي تهدد العالم الآن هي ما نتج عمّا سُمّي بالربيع العربي، ومهما حدث في دول مثل العراق وليبيا ومصر، إلا أن الأمور في طريقها إلى الاستقرار وتحقيق السلام بين الجهات المتحاربة، لاسيما في ليبيا والعراق ومصر.

وتبقى سوريا التي لا يزال فيها تنظيم داعش وجماعات أخرى مسلحة تسيطر على بعض المناطق.

وفي اللحظة التي تلتقي فيها قيادات سوريا وتركيا وتتحقق المصالحة بين البلدين، سيتم حل القضايا الأخرى تلقائياً.

ويبقى أيضاً اليمن والتوتر على الحدود بين لبنان وإسرائيل، وهذا مرتبط بشكل العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران، إذ فور توقيع الاتفاق النووي بين البلدين ستنعكس آثاره على الوضع داخل اليمن، وعلى التوتر الحاصل بين لبنان وإسرائيل، وقد ينعكس على الأزمة الاقتصادية اللبنانية ذاتها، وربما ينعكس أيضاً على العلاقة بين سوريا وإسرائيل، لأن الشد والجذب في المفاوضات الحالية، وفق التسريبات، لا يمس الاتفاق النووي ذاته، وإنما تحديد مناطق النفوذ الإيرانية والأمريكية.

وعالمياً، هناك تفاهمات غير معلنة، كما يبدو، بشأن موضوع أوكرانيا، وكذلك موضوع الصين وتايوان، هذه القضية لا تتحرك إلا إذا أقدمت الولايات المتحدة على فعل شيء ما في المنطقة، وما دون ذلك، فالأمر الواقع مثّبت ضمن تفاهمات دولية، وهذا ما تشرحه مجريات الأحداث في السابق.

بطبيعة الحال، المشهد ليس بهذه السهولة، إلا أن الخيارات الأخرى محدودة جداً وتكاد تقتصر على السلام، أو إبقاء الوضع على ما هو عليه.

ثم إن بعض الجهات العالمية تعتاش على صناعة التوتر في العالم لأهداف اقتصادية بحتة، بما أن رأس المال العالمي هو الذي يحرك السياسات ويشعل الحروب أو يطفئها.

> **طالما بقيت شركات ما وراء البحار تتحكم في العالم فإنه لن يحظى بالسلام الدائم**

وطالما بقيت شركات ما وراء البحار تتحكم في العالم، فإنه لن يحظى بالسلام الدائم، وهذا موجود منذ نشوء المجتمعات والدول والإمبراطوريات.

فهل يحتاج العالم إلى نظام اقتصادي جديد ليحظى بالسلام؟

هذه قضية كبيرة تحتاج لمؤتمرات أكبر، لكن العالم لم يمر في أي حقبة من الحقب بوجود توازن الردع، وهذا ما يجعلنا متفائلين بوجود تسويات كبرى في الأفق.

*صحيفة «الخليج» الاماراتية

فؤاد شهبازوف :

توازنات دقيقة.. العلاقة الثلاثية بين روسيا وإيران وتركيا

*منتدى الخليج الدولي

في ١٩ يوليو/تموز الماضي، قام الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» بزيارة رسمية إلى طهران – وهي ثاني زيارة رسمية له منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا – لحضور اجتماع ثلاثي مع نظيريه الإيراني «إبراهيم رئيسي» والتركي «رجب طيب أردوغان».

ووسط التوترات بين أنقرة وطهران، سعى الرؤساء الثلاثة لمناقشة التعاون الاقتصادي والوضع في سوريا.

وفي الأشهر الأخيرة، تعمقت العلاقة بين موسكو وطهران بشكل ملحوظ. وعلى عكس معظم شركاء روسيا الآخرين، دعمت إيران علنًا التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا واتهمت الغرب بإثارة الحرب. وحاليا، تحاول موسكو استخدام طهران للالتفاف على العقوبات الدولية.

وقبل حرب أوكرانيا، حرص الكرملين على عدم التوافق بشكل وثيق مع إيران «المنبوذة» والخاضعة للعقوبات. وبالمثل، أبقت إيران على مسافة مع موسكو.

وأدت محاولات روسيا لبناء علاقات جيدة مع إسرائيل والدول العربية (التي لديها مخاوف من سياسات إيران الإقليمية المزعزعة للاستقرار

> وسط التوترات سعى الرؤساء الثلاثة لمناقشة التعاون الاقتصادي والوضع في سوريا

عبر شبكة وكلائها) إلى توتر علاقاتها مع إيران بالضرورة.

ومع ذلك، تتطلع موسكو الآن إلى الشراكة مع طهران عبر مجموعة من القضايا الاقتصادية والأمنية وقضايا الطاقة، نظرا للعزلة المفروضة حاليا على روسيا.

وفي ٢٠ يوليو/تموز وبعد يوم من زيارة «بوتين» إلى طهران، وقّعت شركة الطاقة الروسية العملاقة «غازبروم» وشركة النفط الوطنية الإيرانية اتفاقية جديدة للتعاون في مجال الطاقة بقيمة ٤٠ مليون دولار.

ووفقًا للاتفاق، ستساعد شركة «غازبروم» شركة النفط الوطنية الإيرانية في تطوير حقلي الغاز «كيش» و«شمال بارس» في الخليج و ٦ حقول نفطية.

ويبدو أن الشراكة الاستراتيجية بين طهران وموسكو ستزداد وتيرتها، وسط تقارير تفيد بأن روسيا أعربت عن استعدادها لاستيراد طائرات مسيرة إيرانية.

والشهر الماضي، كشف مستشار الأمن القومي الأمريكي، «جيك سوليفان»، عن معلومات استخباراتية بشأن خطة إيرانية لنقل مئات الطائرات بدون طيار إلى روسيا ودعوة مشغلي الطائرات المسيرة الروسية إلى إيران للتدريب.

ونشرت إدارة «بايدن» أيضًا صورًا أقمار صناعية قيل إنها أظهرت وفداً عسكرياً من الكرملين يزور قاعدة «كرمنشاه» للطائرات بدون طيار وسط إيران.

ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هناك بالفعل صفقة لنقل طائرات مسيرة إيرانية إلى روسيا، وكيف ستدفع روسيا مقابل شراء هذه الطائرات. ويبدو أنه لم يتم مناقشة هذه الصفقة خلال زيارة «بوتين» الأخيرة إلى طهران.

في الواقع، سيضيف التعاون العسكري قيمة كبيرة إلى التحالف بين موسكو وطهران، حيث إن لدى الدولتين وجهات نظر متطابقة تقريبًا حول القضايا الاستراتيجية، بما في ذلك النزاعات في أوكرانيا وسوريا.

وقال المرشد الأعلى الإيراني «علي خامنئي» خلال زيارة «بوتين» إن «روسيا كانت ستواجه هجوما من الناتو إذا لم تبادر وترسل قوات إلى أوكرانيا»، وهي السردية التي يرددها «بوتين» بالضبط.

وفي سوريا، دعمت روسيا وإيران نظام «بشار

> أنقرة صممت عمليتها الأخيرة في سوريا لتتزامن مع الانشغال الدولي

الأسد» لسنوات عديدة، بينما تنافست تركيا مع كل من روسيا وإيران على النفوذ داخل الأراضي السورية. وتشن أنقرة منذ فترة طويلة حملة عسكرية في شمال البلاد ضد الميليشيات الكردية التي تصنفها تركيا كمنظمات إرهابية.

وترغب تركيا في إنشاء «منطقة آمنة» على الحدود بعمق ٣٠ كم داخل الأراضي السورية. وخلال اجتماع طهران، طالب «أردوغان» كلا من «بوتين» و«رئيسي» بدعم تركيا في حربها ضد المليشيات الكردية في شمال سوريا، ولكن دون جدوى.

ولطالما انتقدت إيران وروسيا العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا.

وعقد الاجتماع الأخير للزعماء قبل وقت قصير من إعلان تركيا عن عملية عسكرية جديدة في المنطقة، بالرغم أن «خامنئي» طالب تركيا بـ«ضبط النفس». في الواقع، بدا أن روسيا وإيران ترفضان تمامًا معركة تركيا المستمرة ضد الكرد في شمال سوريا.

وأعرب «بوتين» و«رئيسي» و«خامنئي» عن دعمهم «لإحياء صيغة السلام في أستانا للحد من العنف ومنع التوغل الأجنبي في سوريا».

ومن الواضح أن «أردوغان» فشل في كسب دعم «بوتين» و«خامنئي». ويبقى أن نرى ما إذا كان ضغط إيران وروسيا على تركيا سيؤتي ثماره.

وما زالت تركيا تفضل تأجيل هذه العملية، بالرغم من تعهد «أردوغان» بالمضي فيها ما لم يتم القضاء على تهديد وحدات حماية الشعب الكردية. ومع ذلك، قد تستمر تركيا في تأجيل العملية من أجل تجنب الاشتباك مع القوات الروسية في سوريا وبدء مواجهة دبلوماسية مع إيران.

ومن الواضح أن أنقرة صممت عمليتها الأخيرة في سوريا لتتزامن مع الانشغال الدولي في أماكن أخرى، وبالتحديد الحرب الجارية في أوكرانيا والمفاوضات النووية الإيرانية.

ومن المرجح أن لا تتخلى أنقرة عن العملية المخطط لها. لذلك، من المحتمل أيضًا أن تعزز روسيا وإيران تعاونهما بشكل أكبر وسط حالة عدم اليقين الدولي المتزايدة، وذلك لتعزيز مصالحهما وتأمين نفوذهما في جميع أنحاء الشرق الأوسط، حتى على حساب تركيا.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد.

توقعات العلاقة الروسية ـ الصينية في عالم «ما بعد الحرب الأوكرانية»

سياسة «التوجه شرقاً» أمام اختبار تحويل الشراكة الاستراتيجية إلى تحالف عسكري

موسكو: رائد جبر:حملت العبارات القاسية ضد الولايات المتحدة، التي استخدمها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قبل أيام، وهو يتحدث عن انتهاء «حقبة الهيمنة» وبناء عالم متعدد الاقطاب و«آليات جديدة» لضمان الأمن الدولي، إشارة لافتة إلى مستوى الرهان الروسي على الصين في مواجهة التحديات الكبرى الماثلة حالياً أمام روسيا. فالانتقاد القوي لـ«وقاحة» السياسة الامريكية التي تجلّت في زيارة رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى تايوان، لم يحمل فقط رسالة إلى واشنطن، بل كان موجهاً أيضاً إلى الصين «الحليف اللدود» لروسيا الذي يواجه اليوم بدوره التحديات التي طرحتها تلك الزيارة.

انتهاء عهد الهيمنة الامريكية، وبناء عالم متعدد الأقطاب، مع مبدأ احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها، شكّلت جميعها على مدى سنوات المنطلقات المشتركة للشراكة الروسية الصينية على الساحة الدولية. وهذا منحى بدا أنه يتجه نحو التعزيز أكثر، على خلفية استراتيجية «التوجه شرقاً» التي انتهجتها موسكو ردّاً على القيود الغربية غير المسبوقة، ومحاولات عزلها وحصارها. بيد أن العلاقة مع «الشريك الصيني» تنطوي على تحديات كثيرة؛ خصوصاً على الصعيد الاقتصادي، وهو ما أظهرته تطورات الوضع خلال الأشهر الأخيرة.

- صراع أوكرانيا

منذ أعلنت روسيا والصين نفسيهما شريكين استراتيجيين عام ١٩٩٦، أصبح الصراع الروسي الأوكراني هو التحدي الدولي الأكثر حدة في تاريخ العلاقات الثنائية، وكذلك الاختبار السياسي الأكثر صعوبة الذي واجهته الصين. على خلفية هذا الصراع، تعرّضت الصين لضغوط سياسية غير مسبوقة من الولايات المتحدة. وعنه يقول خبراء روس إن هذا الضغط يختلف كلياً عن سياسة «دق إسفين» بين بكين وموسكو، التي اتبعتها واشنطن قبل الحرب الروسية الأوكرانية.

وفي حين أن سياسة «دق الإسفين» كانت تهدف فقط إلى تحييد روسيا عن المواجهة الامريكية مع امتداد النفوذ الصيني، فإن بكين أصبحت الآن تتعرض لضغط وتهديد مباشرين، بهدف إجبارها على الذهاب إلى الجانب المعادي لروسيا والانضمام إلى عقوبات واشنطن والاتحاد الأوروبي.

- تحديات أمام بكين

من ناحية ثانية، رغم اتفاق موسكو وبكين في التوجهات الأساسية للسياسة الدولية، وجدت بكين نفسها أمام خيارات صعبة عند اندلاع الحرب في أوكرانيا. وهناك إشارات عدة إلى أنها كانت تعوّل على تحقيق موسكو انتصاراً سريعاً يقلّص تبعات هذه الحرب، ويريح بكين من تبني مواقف حاسمة، وبالأخص في مجالات العلاقات مع امريكا على الصعد الاقتصادية. وفضلاً عن نشوء وضع مماثل في العلاقات الصينية الأوروبية، واجهت بكين أيضاً تحدياً في علاقتها مع أوكرانيا، التي تلعب دوراً مهماً في بناء «مبادرة الحزام والطريق الصينية»، وهي جزء من ممر النقل الأوراسي.

مع هذا، سادت توقعات في بداية الحرب أن الموقف الحذر الذي التزمته بكين لن يطول أمده، بل سيتحول تدريجياً لصالح موسكو. ولا شك أن العقوبات الاقتصادية الواسعة النطاق التي فرضتها واشنطن وبروكسل على موسكو فتحت على مزيد من الفرص لتطوير التعاون الاقتصادي بين الصين وروسيا.

ثم إن سياسة موسكو «التوجه شرقاً» وفّرت أيضاً فرصاً مهمة لبكين، برزت من خلال الزيادة غير المسبوقة في الاعتماد على صادرات النفط الروسي. ولكن في المقابل، فرض الوضع الجديد قيوداً ومخاطر جدية لبكين.

- المصالح واستقرار العلاقات

هنا يرى خبراء روس أن العلاقات الروسية الصينية ظلت مستقرة، رغم الوضع المتغير بسرعة في العالم، لأسباب عدة، أبرزها أنها تقوم على مصالح مشتركة واسعة وعميقة. وبهذا المعنى، يمكن للنموذج المختار للعلاقات بين الجانبين أن يلعب دوراً مهماً، ويبدو أنه الأمثل، كونه نموذج «شراكة استراتيجية»، وليس نموذج «تحالف». وهو يساهم في الحفاظ على استقرار العلاقات الصينية الروسية ومساحة كاملة للتعاون من دون أن يلزم أي جانب بإدخال تعديلات كبرى على سياساته.

وفي الوقت ذاته، يدرك الجانبان أن خطر فقدان الأسواق في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو دول أخرى، نتيجة التدابير التقييدية ضد روسيا، عامل خطر برز من خلال تحذير رجال الأعمال الصينيين بشأن ضرورة ضبط العلاقات مع روسيا في إطار محدد. وحقاً، بعد مرور شهر واحد على اندلاع الحرب الأوكرانية، قال السفير الصيني لدى روسيا، تشانغ هانوي، خلال اجتماع مع رجال الأعمال الصينيين الذين يعيشون في موسكو، إن على الشركات الصينية في روسيا أن «تنتهز الفرصة وتسد الثغرات الناشئة في السوق الروسية».

يبدو التعويل الروسي على هذا الأمر كبيراً. ولا يخفي قطاع الأعمال الروسي الحاجة الماسة إلى توسيع الحضور الصيني في مجالات مثل الصناعات العالية التقنية (كالسيارات والأجهزة المنزلية... إلخ)، والمشروعات في قطاع

التجزئة والخدمات (بشكل أساسي في مجال الفنادق). كما تتطلب مشروعات التعدين المتطورة بعد انسحاب الشركات الغربية من روسيا استثمارات وتكنولوجيا كبيرة.

ولكن رغم اللهجة المتفائلة للأوساط الدبلوماسية، يرى قطاع الأعمال الروسي أنه يجب ألا تكون هناك توقعات مبالغ فيها من جذب الشركات الصينية الكبرى، وتلك المتخصصة بالتقنية العالية. إذ تستغرق عملية الموافقة على أي مشروع من هذا القبيل – لو في حالة مستقرة ويمكن التنبؤ بها – عدة أشهر، إن لم يكن عدة سنوات.

وعموماً، تميل الشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى اتخاذ موقف الانتظار والترقب والمراقبة، ليس فقط بسبب تقلبات سعر صرف الروبل، بل أيضاً بانتظار جاهزية روسيا لاستيعاب المستثمرين الأجانب.

- شروط قديمة جديدة

الحساب الأساسي للصينيين منذ ٨ سنوات – مع موجة العقوبات الأولى التي أعقبت ضم القرم في العام ٢٠١٤ – هو أن روسيا يجب أن تمنح الصين «شروطاً خاصة ومميزة». وهذا يعني وفقاً لخبراء اقتصاديين في روسيا الحصول على ضمانات حكومية للمعاملات الاستثمارية، والقبول بدخول الصين إلى الصناعات الاستراتيجية (الموانئ والتعدين)، وتبسيط إجراءات تسجيل القوى العاملة من الصين، والاستيراد المعفى من الرسوم للمعدات والآلات لتنفيذ المشروعات الاستثمارية، وأخيراً عدد من المزايا غير المعلنة للمستثمرين من البلدان الأخرى.

طيلة ٨ سنوات لم يحصل الصينيون على هذه التنازلات. بل برز الاستياء بسبب ذلك في بعض الحالات بشكل مباشر، من خلال الإشارات في محادثات خاصة إلى أن «روسيا حصلت من الصين بعد تدهور العلاقات مع الغرب أكثر مما تلقته الصين من روسيا».

وحقاً، لا يتوقع خبراء أن يتغير الوضع بشكل جذري خلال المرحلة المقبلة، على الرغم من حاجة موسكو الماسة إلى توسيع الحضور الاقتصادي والاستثماري الصيني في روسيا.

وفي طليعة الأسباب...

١ – أن هذا لا يلبي مصالح روسيا التي لا تريد التحول من تبعية صناعية وتكنولوجية للغرب إلى تبعية للصين في هذا المجال. ثم إنها تسعى وفقاً لتعهدات عدة أطلقها الرئيس فلاديمير بوتين بحماية الصناعات الاستراتيجية من الوقوع تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، والتركيز على أولوية استخدام المتخصصين المحليين وتوطين الإنتاج. وهذه هي «الركائز» التي تُبنى عليها سياسة الاستثمار الحالية في موسكو.

٢ – أنه سيظل لدى رأس المال الصيني خيار الاستثمار في البلدان التي توجد فيها «دولة» أضعف بكثير وتعجز عن إملاء قواعدها على الشركاء الأجانب على الرغم من انخفاض مستوى القوة الشرائية للسكان. وراهناً يعمل الصينيون في مثل هذه البلدان بشكل مريح أكثر من روسيا.

٣ – وهو لا يقل أهمية عن سابقيه، يكمن في المخاوف الروسية على المدى البعيد من زيادة تغلغل القوى البشرية الصينية في مناطق الشرق الروسي. وهذا خطر داهم نظراً للأزمة الديمغرافية الخانقة التي تعاني منها روسيا في هذه المناطق (أي شرق سيبيريا).

بصفة عامة، يتوقع الخبراء على المدى القصير أنه سيكون هناك مزيد من السلع الصينية في متاجر روسيا، ستحل محل المنتجات الغربية. وعلى المدى الاستراتيجي الأوسع سيكون من الممكن تنفيذ مشروعين أو ٣ مشروعات رئيسية من نوع خطوط إمدادات «يامال». ومع ذلك، لن تشهد روسيا جذباً جماعياً للمستثمرين الصينيين. ولن يكون هناك تأثير لذلك بأي حال من الأحوال على قوة الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية.

- شراكة أم تحالف

على مدى السنوات العشر الماضية، اتخذ النقاش حول إنشاء تحالف عسكري شامل بين موسكو وبكين أبعاداً واسعة. ولقد نص الإعلان المشترك الذي أعقب زيارة الرئيس الصيني شي جينبينغ لروسيا في يونيو (حزيران) ٢٠١٩ على ما يلي: «تم تطوير المبادئ الأساسية التي توجّه الأطراف في العلاقات الثنائية (...) الامتناع عن إقامة تحالفات أو محاور أو توجيه السياسات ضد أطراف ثالثة». وهكذا سُمي رفض التحالف بـ«المبدأ الأساسي» للعلاقات الثنائية، في وضع كانت فيه روسيا والصين فعلياً في حالة حرب اقتصادية ومواجهة عسكرية سياسية مع الولايات المتحدة.

في السياق ذاته، قال الرئيس بوتين في اجتماع «نادي فالداي» في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٠، رداً على سؤال حول إمكانية إنشاء تحالف عسكري بين روسيا والصين: «لقد انطلقنا دائماً من حقيقة أن علاقاتنا وصلت هذه الدرجة من التفاعل والثقة، ومن الناحية النظرية من الممكن تماماً تخيل مثل هذا الشيء».

وبدورها، اعتبرت وزارة الخارجية الصينية العلاقات الروسية الصينية «أعلى من علاقات التحالف». وعلى خلفية الأزمة الأوكرانية، أكدت وزارة الخارجية الصينية أن التعاون مع موسكو «ليست له حدود».

ثم إن «معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون» الروسية الصينية لعام ٢٠٠١ (التي مُددت في عام ٢٠٢١) تضمنت معياراً سمح بالتحوّل السريع للعلاقات إلى «تحالف عسكري» بحكم الأمر الواقع. إذ تنص المادة ٩ من الوثيقة على ما يلي: «في حالة نشوء وضع يرى أحد الأطراف المتعاقدة أنه قد يشكل تهديداً للسلام أو يعطل السلام أو يؤثر على مصالح أمنه، وكذلك في حالة وجود تهديد بالعدوان على أحد الأطراف المتعاقدة، يتصل الطرفان المتعاقدان على الفور أحدهما بالآخر ويتشاوران بهدف القضاء على التهديد الذي نشأ».

وبالفعل، أنجز كثير من الأعمال التحضيرية على صعيد التقارب العسكري. وتجري روسيا والصين سنوياً، منذ زمن، تمارين عسكرية كبرى، وعددها وتعقيدها يتزايدان باطراد. ويستمر التعاون العسكري التقني النشط بين الجانبين، وسط خلفية الأزمة الأوكرانية، في مجال تدريب العسكريين.

- عن عناصر التباعد

في مقابل كل ذلك، يشير خبراء إلى أن مستوى قابلية التشغيل البيني والمعايير الفنية التي تحققت داخل «ناتو» مثلاً، غير وارد بين روسيا والصين. إذ يستخدم الجانبان عناصر مختلفة في كثير من أنواع الأسلحة وأنظمة الاتصالات والتحكم، كما تختلف مقارباتهما لتكتيكات الحرب اختلافاً كبيراً.

ثم هناك عنصر آخر يعرقل إمكانية بناء حلف عسكري، وهو ينطلق من خطاب السياسة الخارجية الراسخ للبلدين وخصائص سياستهما الداخلية. إذ أمضت كل من موسكو وبكين عقوداً بعد «الحرب الباردة» في انتقاد التحالفات العسكرية والسياسية من حيث المبدأ باعتبارها «من بقايا ماضٍ مظلم وعامل مزعزع للاستقرار على الساحة الدولية». وكانت موسكو تفعل ذلك في سياق محاربة توسع «ناتو»، بينما تحاول بكين إحياء منظومة التحالفات الامريكية في المحيط الهادي وتعزيزها. ولهذا يبدو تشكيل تحالف روسي صيني صعباً للغاية من دون التخلي العلني عن عدد من المبادئ التوجيهية الأساسية للسياسة الخارجية للبلدين والتغيير الكامل في خطاب سياستهما الخارجية.

أخيراً، رغم كل ما سبق، يرى خبراء أن المستقبل قد يحمل مفاجآت، خاصة مع تدهور العلاقات الامريكية الصينية والتأزم العسكري والسياسي المحتمل في تايوان. إذ قد تبدأ الأمور في الانزلاق نحو الهاوية بسرعة... وخلال السنوات القليلة المقبلة قد ينشأ وضع يختفي فيه خطاب السياسة الخارجية القديم من تلقاء نفسه.

- نظرة إلى تاريخ تطور العلاقات التجارية الاقتصادية

> بعد وفاة الزعيم السوفياتي الأسبق جوزيف ستالين تدهورت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والصين. وأدى «الانقسام السوفياتي الصيني» إلى نزاع حدودي في جزيرة دامانسكي، أسفر عن جمود العلاقات في الفترة بين الستينات والثمانينات من القرن الماضي. ثم انطلقت جولة جديدة من العلاقات التجارية في أواخر الثمانينات، ولم تلبث العلاقات التجارية أن تعززت مع انهيار الاتحاد السوفياتي.

في ذلك الوقت، بدأ استيراد السلع الاستهلاكية المختلفة بنشاط إلى الشرق الأقصى وسيبيريا، لكنها توغلت تدريجياً في أجزاء أخرى من البلاد. ويقول عالم الصينيات يوري إلياخين أن «الصين ألبست روسيا الثياب والأحذية».

أيضاً، حينئذٍ - كما يتذكر العالم - كانت الشركات الخاصة تعمل بنشاط، وتزايد عدد الطائرات المحمّلة بكثافة بالإلكترونيات الاستهلاكية والملابس والأحذية ولعب الأطفال، في حين لم يكن بين السلع المقدمة لروسيا أي سلع ذات تقنية عالية تقريباً.

ويزيد خبير آخر، هو ألكسندر جابيف، إنه في أواخر التسعينات، اشترت الصين نحو ٥٠ في المائة من الأسلحة التي أنتجها الاتحاد الروسي، وساعد في ذلك أن الصين كانت تحت العقوبات بعد «أحداث ميدان تيانانمين» عام ١٩٨٩. ولم تكن لديها إمكانية الوصول إلى مصادر أسلحة متقدمة أخرى. ووفقاً ليوري إلياخين، في النصف الأول من التسعينات، دفعت الصين ثمن الأسلحة عبر تقديم السلع الاستهلاكية بنظام المقايضة من خلال شركات مرخصة كانت غالباً ما كانت مملوكة للجيش الروسي. بعدها تحولت بكين تدريجياً إلى الدفع بالعملة الأجنبية. وكانت هناك أيضاً تجارة في الموارد الطبيعية، وكان النفط ينقل بكميات صغيرة نسبياً عن طريق سكك الحديد لانعدام بنية تحتية مماثلة لخطوط الأنابيب الأوروبية. وفي عام ١٩٩٨، بلغ حجم التجارة بين الجانبين ٥/٤ مليار دولار، لكن كانت الصادرات من روسيا ضعف الواردات من الصين.

في عام ٢٠٠١، وقّعت روسيا والصين اتفاقية حول «حسن الجوار والصداقة والتعاون». ونصت موادها الـ٢٥ على العمل المشترك للبلدان في عدد من المجالات؛ التجارة، والاقتصاد، والمجال العسكري - التقني، والطاقة، ومكافحة الإرهاب. وأرسى هذا الاتفاق الأساس للنمو السريع للعلاقات، كما جذبت السياسة الاقتصاد معها، إذ ازداد حجم التجارة بشكل حاد. وتطور التعاون في مجال الطاقة بسرعة، بما في ذلك في الصناعة النووية. كذلك ارتفع حجم التبادل التجاري من بضع عشرات من المليارات من الدولارات بسرعة إلى ما قيمته ١٠٠ مليار دولار، وجرى توقيع اتفاقيات حول التعاون في قطاع النفط وإمدادات الغاز.

ثم عام ٢٠١٤، ساهمت العقوبات الأوروبية في تحول أكثر نشاطاً لروسيا نحو الشرق. ومُد خط أنابيب غاز سيبيريا الذي يجلب الغاز من حقلين جديدين في شرق سيبيريا، حيث الموارد منهما تذهب فقط إلى السوق الصينية، وأطلقت مشروعات الغاز الطبيعي المسال. وعموماً، في عام ٢٠١٣ استحوذت الصين على نحو ١٠/٥ في المائة من حجم التجارة الروسية، قبل ارتفاع النسبة بنهاية عام ٢٠٢١ إلى نحو ١٨ في المائة.

أيضاً، بلغ حجم التجارة الثنائية في نهاية عام ٢٠٢١ إلى مستوى قياسي هو ١٤٠ مليار دولار، وبهذا احتلت الصين مكان الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك اقتصادي تجاري لروسيا.

*صحيفة»الشرق الاوسط» اللندنية/حصاد وقضايا

يقظان التقي:

حين يفقد الإعلام خصوصياته وتمايزاته

ما كشفته منظمة مراسلون بلا حدود، أخيرا، عن شخصيات بارزة موالية للسلطة في مصر، تساعد في إطلاق حملات تشهير ضد صحافيين ناقدين للسلطة لا ينحصر فقط بالجغرافيا المصرية. يكشف هذا الجانب المهم للمنظمة المعنيّة بحماية الصحافيين الوجه الآخر من بيئة إعلامية عربية، تحتوي الكثير من جوانب الكراهية، والتحريض على العنف والتواطؤ والتشهير، والتلوث الإعلامي.

مسألة تطرح إشكالية أن يؤكّد الإعلام بنفسه على مسؤوليته فاعلا، أم يكتفي بدوره الكلاسيكي بوصفه مراقبا نزيها وموضوعيا، أم عاملا مضلّلا ومحرّضا في الأزمات؟

ويتعلق الأمر بسلوكيات مهنية، تتسبب، وفق المنظمة، باعتقال صحافيين وسجنهم، وتصاعد الحملات على حرية عمل الصحافة.

والمسألة هنا ترتبط بطبيعة النظام الذي يعمل الإعلام في ظله، في مصر، كما في تونس والمغرب والجزائر ولبنان والعراق والبحرين وإيران، وفي الدول التي تعاني أزمات، ناهيك عن ممارسات الاحتلال الاسرائيلي وعدوانيته اليومية، في وجه المراسلين الفلسطينيين والأجانب.

هل صار الإعلام في خضم التحولات والأحداث

المعقدة ضحية كبرى، وأداة تسويقية وشرعية في أيدي قوى مركّبة ومتداخلة؟ ما عرضت له المنظمة يطرح تساؤلات وشكوكا حول إذا ما زال الإعلام يلعب دورا في قطاعاتٍ أساسية في المجتمع، وفي الإطار الديمقراطي، سيما في مسألة توسيع مدى الحرية، إلى شؤون أخرى يزاولها، كمساهمته في تعزيز حقوق الإنسان والمرأة، وحماية البيئة، والحد من الفقر، ونبذ الطغيان.

وتكشف مناقشة هذا الجانب كثيرا من نواحي الاستيعاب والخروج على الأسس المهنية ومبادئها.

وهنا أدخلت في مصر، موضوع التقرير، معالجة مسألة «العوامل الوطنية»، والسياسية، وما يتعلق بالحريات العامة والقضاء، فتصل المسألة إلى المصلحة العليا. إنه تهديد القطبية السياسية المهيمنة، عندما تخترقها أصوات هامشية، فالإعلام الذي تماهى بالعولمة ينتج مسائل متعدّدة ومتناقضة.

> **يخشى أن يفقد الإعلام تمايزاته وخصوصياته، وتذهب الأمور إلى منحى أحادي**

وقد يمثل النصر الحقيقي في مكان ما في القرن العشرين، نعني الصحافة المرتبطة بالسياسة، الخدمة المرتبطة بالاقتصاد، من دون إغفال الإعلام العلائقي الذي تمثله شبكات التواصل الاجتماعي. ولكن كيف ومع من يمكن أن تفرض الميديا مسؤوليتها الاجتماعية والسياسية في التحولات وفي مواجهة الأخطار، بدل أن تكون عناصر لا متوازية، ومجرّد أدوات تسويقية/ استهلاكية، تحريضية على العنف والجريمة؟

من الواضح أن الإعلاميين أعادوا إحياء أدوارهم، وتحولوا وسطاء في المواطنة. ولكن هذا يظهر التواطؤ بين الإعلام والسلطة، فالصناعة الإعلامية (كما دولة الحداثة)، متأخرة.

ويجب أن يطرح سؤال الفاعلين، بوضوح، على زملاء المهنة، على أولئك الذين يؤخرون، أو يوقفون الحلول، وبالإشارة بالأصبع إلى فاعلين يؤيدون فتاوى قتل كتّاب الرأي الآخر أو اعتقالهم أو سجنهم، أو يؤيدون التهديدات بالقتل والاغتصاب، أو ينظرون مدافعين عن فصول من الإبادات الإنسانية في مناطق القتال، أو أولئك الذين يجعلون ممارسة المهنة أخلاقيا في التصدّي للجرائم المرتكبة ضد المرأة أمرا مستحيلا (سلمى بهجت، لبنى منصور، نيرة أشرف، إيمان جمال)، الى جرائم الشرف الكثيرة في المجتمعات ذات الطبيعة القبلية.

حسنا فعلت منظمة مراسلون بلا حدود، في إضاءتها على ما يجري في نطاق عمل الإعلام، إذ يواجه أزمة وظيفة. لقد أغرقته الرقابة السياسية في قضايا محلية، لا تشبه إطلاقا أصول الإعلام. المهنة التي يعوّل عليها الكثير في التغيير، وتمثل روح التمرّد والحرية والعقلانية، تسودها الصور السيئة، وفقد معها الإعلام شخصيته المستقلة، خصوصيته المرتبطة برؤية مثالية للمجتمعات الحديثة نتيجة أساليب الضغط، وفقدان الأمن الذاتي، وما يوازي الحديث الأخطر، وهو شهد إغراقا موصوفا في وظائف تسويقية وترويجية، تفقده الصلة بين آليات العمل والمقاصد، فتتحوّل المهنة صناعة فوضى مجتمعات ناشئة. وهذا قد يفسّر تعثر التحولات والانهيارات.

تحوّل الإعلام إلى واحدةٍ من قصص المجتمعات الغامضة والتوتاليتارية، لا سيما حين يتخلّى عن دوره في إحداث خروق، والتفتيش عن حلول لمجمل قضايا

المواطنين. فقد الصحافيون أكثر وأكثر السلوكيات التي يصنعون من خلالها مشروعية دورهم في المجتمع، ومعنى عملهم في غياب النقابات الصحافية المستقلة (بيار بورديو). انقضّ بعض الإعلاميين على أدوارهم وأنفسهم. صار الواحد منهم مجرّد نسخة عن السياسي أو النظام الذي يمثله. يمثل هؤلاء أداة قهر لزملائهم، أو يمثلون مصالح جماعات فئوية على حساب قضايا أوطانهم الأساسية.

تصطدم سلطة الإعلام بعقبتين: تتعلق الأولى بالتواصل مع الآخر، والثانية بطبيعة المجتمعات السائلة الاستهلاكية، والضحية في الحالتين هي الحقيقة التي يجري التلاعب بها. أليس ما هو أكثر سذاجة وخطورة الظن أن المواطن سوف يصبح غدا صحافيا بذاته، بفضل أنظمة شبكات التواصل الاجتماعية المفتوحة، ما يبطل وجود شرعة حقوق المهنة وأخلاقياتها ومهنيتها، فإنقاذ المهنة يكون بالمصادقة على دورها، وإمكانية انتقادها (دومنيك فولتون). ليس الصحافي صديق المواطن، ولا صديق السلطة، ولا صديق القاضي.

عليه الكفاح بوجه السلطات وبوجه المتلقي أيضا، وإلا صار المجتمع غير متماسك، ويستبدّ به أي حدث، فيتحدّث الجميع اللغة نفسها. ولا بد من الحذر، فنموذج ديمقراطية الرأي تعايشي، واليوم صار أكثر تعدّدية. وإدارة الغيرية تعني حقوقا وواجبات متبادلة وتسامحا، والوقوف في صف النموذج الديمقراطي، وليس في صف السلطة. وأن يوصَف هذا النموذج هنا بأنه تعايشي لا يعني تسيير الأمور بمنطقين متناقضين.

لم يعد الإعلام وسيلة فقط، بل صار وسيلة من ضمن المعركة، حلّ محل العنف بالسلاح، حلّ محل الثقافة القديمة، صار الرفيق الأول للاحتجاجات، والخصم لأنظمة الاستبداد. ثم الإعلام سلطة غير منتخبة، ومع ذلك حلّ محلّ البرلمانات. يأخذ نموذج التعايش الرهانات المعيارية لتنظيم المجتمعات، ولا معنى له إلا بوصفه ورشة ديمقراطية وسلمية، ومنتجا حضاريا في العالم. لا عنف، لا سجون، أو اعتقالات (إشارة منظمة العفو الدولية)، ولا دور كلاسيكيا ملحقا لأنظمة قديمة. ثم ليس هو المؤثر الأساسي، بل هو موضع تأثير بوجهه الوظيفي.

> **تصطدم سلطة الإعلام بعقبتين: التواصل مع الآخر، وطبيعة المجتمعات الاستهلاكية**

مع ذلك، من مهمة الإعلاميين البحث عن فكرة أن يكون العالم أفضل، شرط أن يكون الإعلاميون أكثر من مجرد مراقبين متواطئين. ثمّ ما معنى صناعة إعلام وتقديم نظرات متقابلة ومتضاربة، إذا لم يكن الهدف هو خدمة الدولة الوطنية؟

يُخشى أن يفقد الإعلام تمايزاته وخصوصياته، وتلغى الفوارق، وتذهب الأمور إلى منحى أحادي.

والخشية أن يتساوى الإعلام الحر والمستقل مع غيره من الإعلام. إذن، التحدّي كيف نستطيع أن نترك مساحة بين الإعلام ومراكز القوى (وامتداداتها)، ليبقى الإعلام ضمن التعدّدية الديمقراطية، وضميرا مؤسّسا لحقوق الإنسان والشعوب.

*العربي الجديد

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk